PROVISIONAL
A/39/PV.97
9 January 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)

مسألة ناميبيا [٢٩] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الخامسة

(هـ) مشاريع القرارات

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

(و) تقرير اللجنة الخامسة

(ز) التعديلات

برنامج العمل

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/ ٦١ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) تقرير اللجنة الأولى[٤٥]

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية : تقرير اللجنة الأولى [٤٦]

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية : تقرير اللجنة الأولى[٤٧]

انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط : تقرير اللجنة الأولى [٤٨]

انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا : تقرير اللجنة الأولى [٤٩]

الاتفاقية الخاصة بحظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر : تقرير اللجنة الأولى [٥٠]

عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها : تقرير اللجنة الأولى [٥١]

الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها : تقرير اللجنة الأولى [٥٢]

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي : تقرير اللجنة الأولى [٥٤]

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/ ٧٢ بشأن الوقف والحظر الفوريين لتجارب الأسلحة النووية : تقرير اللجنة الأولى [٥٦]

تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية : تقرير اللجنة الأولى [٥٧]

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة : تقرير اللجنة الأولى[٥٨]

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجنة العامة : تقرير اللجنة الأولى [٦٠]

تخفيض الميزانيات العسكرية : تقرير اللجنة الأولى[٦١]

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) : تقرير اللجنة الأولى[٦٤]

قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لمنفعة البشرية : تقرير اللجنة الأولى[١٤٢]

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/39/24)

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/39/23 (Part V) ، A/AC.109/781 و 782 و 784)

(ج) تقريرا الأمين العام (A/39/508 ، A/39/582)

(د) تقرير اللجنة الخاسة (A/39/675)

(هـ) مشاريع القرارات (A/39/24 (Part II) ، الفصل الأول)

(و) تقرير اللجنة الخاسة (A/39/813)

(ز) التعديلات (من A/39/L.23 الى A/39/L.25)

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : هل لي أن أذكر بأن المناقشة بشأن هذا البند قد اختتمت يوم الثلاثاء ، ٤ كانون الأول/ديسمبر .

وفي هذا الصدد ، معروض على الجمعية في الوثيقة A/39/24 (Part II) ، خمسة مشاريع قرارات أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومجموعة من التعديلات المقترح ادخالها عليها في الوثائق من A/39/L.23 الى A/39/L.25 .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في عرض مشاريع القرارات المدرجة في الفصل الأول من الوثيقة A/39/24 (Part II) .

أعطي الكلمة لممثل زامبيا الذي يود عرض مشروع القرار ألف ، المعنون " الحالة الناجمة عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

السيد كوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : لقد أيدت قضية استقلال ناميبيا الغالبية الساحقة من الدول منذ السنوات الأولى لانشاء هذه المنظمة .

ومنذ ذلك الحين ، ظل الزخم قائما بعد انهاء الانتداب منذ ١٨ عاما ، عن طريق الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية الصادرة منذ ١٣ عاما ، وعن طريق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والعديد من القرارات والمقررات الأخرى الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ومع ذلك ، فقد شعر المجتمع الدولي باحباط في جهوده المبذولة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا من جراء تعنت نظام بريتوريا وحلفائه الذى أدى الى خلق المأزق تلو المأزق ، وهي مآزق معروفة للحاضرين هنا .

لقد جرّب النظام العنصرى جميع أنواع المناورات لخداع المجتمع الدولي . وأشير هنا الى المحاولات التي قامت بها جنوب افريقيا والولايات المتحدة لربط مسألة استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، مثل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

لقد رفض مجلس الأمن مؤخرا اصرار جنوب افريقيا طى ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبة بوصفها لا تتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وغيره من قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، ومنها قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وقد قرر مجلس الأمن في قراره ٥٢٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ أنه في حالة استمرار جنوب افريقيا في وضع العقبات سوف ينظر في اتخاذ تدابير مناسبة .

ان تعنت جنوب افريقيا ما برح يشكل العقبة الرئيسية في طريق استقلال ناميبيا . هذا هو الاطار الذى يجب فيه النظر الى مشروع القرار الذى كان لوفد بلادى شرف تقديمه وهو مشروع قرار تم وضعه بتوافق الآراء من قبل هذه الجمعية ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

ويبدأ مشروع القرار مرة أخرى باعادة تأكيد حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا موحدة ، بينما يؤكد من جديد أيضا الولاية المسندة الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة ذلك الاقليم الى أن يتحقق الاستقلال . يؤكد مشروع القرار أيضا من جديد شرعية كفاح الشعب الناميبي بشتى الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد .

وبعد وضع هذه المبادئ الرئيسية التي تكررها هذه الجمعية عاما اثر عام يمضي مشروع القرار الى ادانة جنوب افريقيا لمواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ومرقلتها تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وهما الأساس الوحيد لتسوية مسألة ناميبيا بطريقة سلمية ومقبولة دوليا .

ويرفض مشروع القرار بحزم المحاولات المستمرة من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا للربط أو الموازاة بين استقلال ناميبيا وسحب القوات الكوبية من أنغولا ، طى وجه الخصوص ، ويشدد بصورة قاطعة طى أن أية محاولات من هذا القبيل انما تستهدف تأخير عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا وتشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا .

وبالنظر الى تهديدات جنوب افريقيا الأخيرة بالشروع فيما يسمى بحل داخلي آخر في ناميبيا ، مثل انشاء مؤسسة عميلة تتمثل فيما يسمى "بالمؤتمر المتعدد الأطراف" يدين مشروع القرار بقوة هذه المحاولة بوصفها أحدث انتهاك مباشر لقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) وتهدف الى ادامة سيطرة جنوب افريقيا على الاقليم .

ويدين مشروع القرار فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على جميع الذكور من الناميبيين بين سن ١٧ و ٥٥ عاما للانخراط في صفوف جيش الاحتلال الاستعماري ويعتبرها محاولة شريرة أخرى من جانب نظام الاحتلال غير الشرعي لكبح كفاح التحرير الوطني الذى يخوضه الشعب الناميبي وارغامه على قتل بعضه البعض . وفي هذا الصدد ، يعلن مشروع القرار أن محاولات جنوب افريقيا الرامية الى تنفيذ التجنيد العسكرى الاجبارى في ناميبيا هي محاولات غير شرعية وباطلة ولاغية .

ويعلن مشروع القرار أيضا أن انشاء ما يسمى بمكتب الاتصال التابع لحكومة الولايات المتحدة في ويندهوك يمثل انتهاكا مباشرا لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، ولاسيما قرارى مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠) و ٣٠١ (١٩٧١) ، وتجاهلا تاما لفتوى محكمة العدل الدولية ويطالب باغلاقة وسحبه فورا .

ويحث مشروع التوصية ألف مجلس ناميبيا ، بصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا لحين نيل الاستقلال ، على أن ينظر في اصدار مراسيم اضافية وتشريعات أخرى لحماية وتعزيز مصالح الشعب الناميبي وأن ينفذ تلك التشريعات على نحو فعال .

ويرحب مشروع التوصية باطلاق سراح الوطني ، انديمبا تويفو تويفو ، الأمين العام للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وغيره من قادة تلك المنظمة ، ويعتبر اطلاق سراحهم انتصارا للحملة الدولية .

ويدين مشروع القرار المساعدة المتزايدة التي تقدمها البلدان الغربية الكبرى واسرائيل لجنوب افريقيا في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية .

ويدين مشروع القرار المعروض طينا زيادة الوجود العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا واستخدام جنوب افريقيا أراضي ناميبيا لشن الهجمات المسلحة على الدول الافريقية

المستقلة في المنطقة ، ولاسيما هجماتها المستمرة التي لا مبرر لها على أنغولا واحتلالها أجزاء من أراضيها . وعلاوة على ذلك ، يعرب مشروع القرار عن قلقه الشديد ازاء حيازة نظام بريتوريا للقدرة النووية لأنها تشكل محاولة جديدة من جانبها لارهاب الدول المستقلة في المنطقة وتشكل أيضا خطرا على السلم والأمن الدوليين .

وفي هذا الصدد ، يدين مشروع القرار استمرار التعاون العسكرى والنووى من جانب بعض البلدان الغربية واسرائيل مع النظام العنصرى ، مما يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) .

ويتناول أيضا مشروع القرار محاولات جنوب افريقيا الرامية الى عرقلة عمل المؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ويطالب جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة بتقديم جميع المساعدة الممكنة لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي في جهوده الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادى الاقليمي .

ويعلن مشروع القرار أن جميع أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا غير قانونية بمقتضى القانون الدولي وأن جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا ملزمة بدفع تعويضات الى الحكومة الشرعية التي ستقوم مستقبلا في ناميبيا ويطلب الى الحكومات المعنية أن تتخذ الاجراء المناسب في اطار تنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

ويكرر مشروع القرار الحالي الرجاء الى جميع الدول ، ريثما تفرض جزاءات الزامية ضد جنوب افريقيا ، أن تتخذ التدابير التشريعية والادارية وغيرها من التدابير ، على الصعيدين الفردى والجماعي ، من أجل فرض عزلة فعالة على جنوب افريقيا ، ويرجو مشروع القرار مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة مراقبة المقاطعة المفروضة على جنوب افريقيا .

وأخيرا ، يطلب مشروع القرار الى مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات اللازمة لاحكام الحظر على الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا وأن يكفل امتثال جميع الدول لهذا الحظر امتثالا صارما ، وفي ضوء التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين ، يحث مشروع القرار مجلس الأمن على القيام حالا بفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، وفقا لما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ولي وطيد الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد الكامل من هذه الجمعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل غانا ، الذى يرغب في عرض مشروع القرار باء ، المعنون " تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) "٠

السيد سنكلير (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار باء ، بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المعروف جيدا لدى أعضاء هذه الجمعية بحيث لا يستدعي اى عرض أو وصف .

ولعل الممثلين يذكرون أن مجلس الأمن تناول منذ عام ونيف - في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ - مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ٠ وفي تلك المناسبة اتخذ المجلس القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) ، الذى أعرب فيه مرة أخرى عن استيائه ازاء رفض جنوب افريقيا الانصياع لقراراته ، ولا سيما ازاء اصرار النظام العنصرى على مسألة " الربط " التي لا صلة لها والغربية والتي تعرقل تنفيذ القرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ٠ وكرر المجلس أيضا التأكيد على أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد للتوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا .

وقد أبدت الجمعية العامة ، من جانبها ، اصرارا مماثلا في قرارها ٣٨/٣٦ باء ، وطالبت بالتنفيذ الفورى وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون شرط أو تغيير أو تعديل أو ادخال مسائل ربط أو موازاة أو معاملة بالمثل غريبة عنه ولا صلة لها به تصر عليها الولايات المتحدة وجنوب افريقيا .

ولا يزال تعنّت جنوب افريقيا ، بالاضافة الى ما تلقاه من تأييد من المتواطئين معها ، العقبة الوحيدة في طريق استقلال ناميبيا .

ان مشروع القرار الذى يتشرف وفد بلادى بعرضه على هذه الجمعية موجز وفي صميم الموضوع . فبعد اعادة التأكيد على الحاجة الى المضي قدما دون اى مزيد من التأخير في تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، وبعد الاحاطة بالمشاورات التي عقدت بغية التوصل الى تنفيذ مبكّر لهذه الخطة ، يدين بقوة جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) ، ولما تقوم به على نحو مخالف لتلك القرارات من مناورات ترمي الى تعزيز مصالحها الاستعمارية والاستعمارية

الجديدة على حساب الاماني المشروعة للشعب الناميبي في تحقيق تقرير المصير الحقيقـــي والحرية والاستقلال الوطني الحقيقيين داخل ناميبيا موحدة .

ويعيد مشروع القرار تاكيد المسؤولية المباشرة التي تتحملها الامم المتحدة عن ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، ويؤكد من جديد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاســاس الوحيد لاى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وفي الفقرة ٣ من المنطوق ، يرفض مشروع القــرار رسميا المحاولات المستمرة من جانب الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا لاقامة اى " ربط " او " موازاة " بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا .

ويدين مشروع القرار بشدة جنوب افريقيا العنصرية لافسادها محادثات استقـــلال ناميبيا التي اجريت في عام ١٩٨٤ في لوساكا وميندبلو وذلك باصرارها على الشرط المسبــق السيء السمعة الخاص بـ " الربط " وتقديمها حيلا خبيثة جديدة كبدائل لقرار مجلس الامـــن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويرجو مشروع القرار من مجلس الامن أن يمارس سلطته فيما يتعلق بتنفيذ قراراتـــه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) كي يتحقـــق الاستقلال لناميبيا دون مزيد من التأخير ، وأن يتصرف بحزم ازاء أية مناورات تسويفية وخطط خدّاعة تحيكها ادارة جنوب افريقيا في ناميبيا بقصد احباط الكفاح المشروع للشعب الناميبي في سبيل الاستقلال . وفي هذا الصدد ، يحث مشروع القرار مجلس الأمن على فرض جـزاءات الزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بغيـة ضمان الانهاء الكامل لكل أشكال التعاون مع ذلك النظام ، ولا سيما في المجالين العسكـري والنووي ، من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات والافراد .

ان غرض مشروع القرار باء لا يعدو ان يكون تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فالغرض هو تنفيذ الاطار الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا ، وهو الاطار الـــذي اعتمده مجلس الامن بالاجماع تنفيذا لالتزامه الرسمي . فما دام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) باقيا دون تنفيذ ستبقى معاناة الشعب الناميبي مستمرة . واذ ننظر في مشروع القرار هذا ندعونا نضع في أذهاننا في المقام الأول خير شعب ناميبيا ومصالحه ومستقبله ، ونعطي هذا المشروع ، بالتالي ، تأييدنا القلبي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا ، الذى سيعرض مشروع القرار جيم ، المعنون " برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على هذه الجمعية العامة مشروع القرار جيم بشأن مسألة ناميبيا ، المعنون " برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " ، للنظر فيه واعتماده . ومشروع القرار هذا وارد في الوثيقة (A/39/24 Part II).

لقد أنشئ مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة بوصفه السلطة الشرعية لادارة ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، وبوصفه جهاز تقرير السياسة التابع للجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا . ونحن نرى في المجلس أن برنامج عمل المجلس المقترح للسنة القادمة سيسهم في الوفاء الفعال والمثمر بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالمجلس .

ويتوخى برنامج العمل أن يواصل المجلس تمثيل ناميبيا وحماية مصالح الشعب الناميبي في المحافل الدولية ، بما في ذلك المؤتمرات والمنظمات الحكومية الدولية واجتماعات الوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. كما أنه سيواصل التشاور مع الحكومات وسيلتمس دعمها لجهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق تسوية لمسألة ناميبيا .

وسيقوم المجلس أيضا بالاتصال بالحكومات والشركات لاقناعها بوقف معاملاتها مع جنوب افريقيا الخاصة بناميبيا ، ولا سيما وقف استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لناميبيا . وسينظر المجلس في أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا ، بهدف توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بالسياسات الملائمة .

وسيتخذ المجلس أثناء عام ١٩٨٥ مزيدا من الخطوات لتنفيذ المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، الذى صدر عنه في عام ١٩٧٤ . وفي هذا الصدد سينظر المجلس في رفع دعاوى أمام المحاكم المحلية للدول والهيئات المختصة الاخرى .

وسيواصل المجلس أيضا استعراض تقدم الكفاح التحررى في ناميبيا واعداد تقارير تتصل بذلك ، ومراقبة المقاطعة الطوعية لجنوب افريقيا . ولتحقيق هذه الأغراض سيواصل المجلس جمع المعلومات من المصادر الحكومية وغير الحكومية واعداد تقارير شاملة عن التطورات المتعلقة بناميبيا . وسيعقد مجموعة من الجلسات العامة ويواصل عقد جلسات استماع وحلقات دراسية وندوات اقليمية للحصول على المعلومات وتعبئة العمل الدولي لتأييد قضية استقلال ناميبيا .

وسيواصل المجلس ،في معرض تنفيذ برنامج عمله وفي اطار أى مسائل تهم الشعب الناميبي ،تعاونه وتشاوره الوثيقين مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا . وسيواصل أيضا التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا .

وسيضطلع المجلس ببرنامج عمله بهدف القيام على نحو فعال بزيادة وتكثيف التأييد الدولي للانسحاب العاجل لادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا وللاستقلال الفورى لناميبيا .

والمجلس مقتنع بأن أنشطته للسنة القادمة ستسهم في ابقاء مسألة ناميبيا في طليعة المسائل التي تحظى بالانتباه والاهتمام الدوليين ، وانها ستكون أداة فعالة تترجم الى أعمال متضافرة التأييد الذى يقدمه المجتمع الدولي للتنفيذ العاجل لخطة الأمم المتحدة لناميبيا . ويشعر المجلس انه ، في هذه اللحظة التي ترفض فيها جنوب افريقيا جميع المحاولات لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، يصبح برنامج عمله أكثر أهمية وأكثر ضرورية ولهذا فاننا نقدم الى الجمعية العامة مشروع القرار جيم لاعتماده مقتنعين بأن أنشطة المجلس ستسهم على نحو ملحوظ في تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بلغاريا ليعرض مشروع القرار دال المعنون " نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام الدولي لنصرة ناميبيا " .

السيد يوسيفوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اعرض مشروع القرار دال بشان مسألة ناميبيا الوارد في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) ، وعنوانه " نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام العالمي الدولي لنصرة ناميبيا ".

كان الحافز على صياغة مشروع القرار هذا ، كما ورد في الديباجة ، هو الحاجة الملحة الى تعبئة الرأى العام الدولي على أساس مستمر بغية مساعدة شعب ناميبيا مساعدة فعالة في تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، ولا سيما في مجال تكثيف نشر المعلومات على نطاق عالمي وبصورة مستمرة عن الكفاح الذى يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيد والحقيقي .

وتوخيا لهذه الغاية يطلب مشروع القرار من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مواصلة النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا . كما يطلب من الامين العام أن يعمل على أن تتوخى ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، في جميع ما تضطلع به من أنشطة لنشر المعلومات عن مسألة ناميبيا ، اتباع المبادئ التوجيهية للسياسة التي يضعها مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأن تقوم هذه الادارة بمساعدة مجلس الامم المتحدة لناميبيا على سبيل الأولوية فيما تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات .

لقد اتضح بمزيد من الوضوح على مر السنين أن مجرد اعتراف الامم المتحدة بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وادانتها المتكررة لسياسة الفصل العنصرى الاستعمارية الوحشية وأعمال القمع والعدوان التي تتبعها جنوب افريقيا ، والنداءات التي توجهها هذه المنظمة العالمية بالوقف الفورى لهذه السياسة ومنح الاستقلال لناميبيا ، وكلها امور بالغة الأهمية ، لا تؤدى في حد ذاتها الى انسحاب بريتوريا من الأراضي التي تحتلها احتلالا غير شرعي ، وعلى العكس من ذلك يواصل العنصريون في تحد صارخ للعديد من قرارات الامم المتحدة ، حربهم الاستعمارية العدوانية ضد شعب ناميبيا الذى يخوض كفاحا بطوليا وعادلا من أجل الاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية. لقد تجاوز عدوان بريتوريا ، منذ زمن طويل حدود جنوب افريقيا وناميبيا .

لذلك ،يتضمن مشروع القرار دال مقررا لتكثيف الحملة الدولية التي يقوم بها المجلس لنصرة قضية ناميبيا و " فضح تواطؤ الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية واسرائيل مع عنصريي جنوب افريقيا " . وتحقيقا لهذه الغاية يطلب مشروع القرار من مجلس الامم المتحدة لناميبيا وضع برنامج لأنشطته الخاصة بنشر المعلومات ومنها تنظيم مؤتمر دولي في مقر الامم المتحدة من أجل تعبئة وتعزيز مزيد من التأييد الدولي للقضية العادلة والكفاح البطولي للشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيد والحقيقي .

واعترافا بالدور الهام الذى يمكن أن تقدمه المنظمات غير الحكومية في كفاحنا المشترك من أجل تحرير ناميبيا ،يؤكد مشروع القرار على ضرورة تعزيز تعاون هذه المنظمات مع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ويحثها على تكثيف جهودها لتعبئة التأييد الجماهيرى والتضامن مع كفاح الشعب الناميبي .

ويتضمن مشروع القرار بالاضافة الى ذلك ، أحكاما اخرى تستهدف تعزيز التعاون بين ادارة شؤون الاعلام ومجلس ناميبيا وكذلك مطالبة المجلس بمواصلة تنظيم لقاءات الصحفيين قبل مباشرة أنشطته خلال عام ١٩٨٥ . ويطلب من الدول الاعضاء اذاعة برامج ونشر معلومات بشأن الحالة في ناميبيا وحلها والتزام حكوماتها وشعوبها بالمساعدة في كفاح ناميبيا من اجل الاستقلال .

ان نشر المعلومات بشأن ناميبيا يمثل جانبا هاما من الجهود الشاملة للامم المتحدة لتحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا . وبالرغم من الاحتلال غير الشرعي لناميبيا منذ عدة سنوات ،لا يزال الرأى العام في بعض البلدان غير مدرك بشكل كاف للطبيعة الحقيقية للمشكلة . ولا تنشر وسائط الاعلام في بعض البلدان معلومات كافية عن مشكلة ناميبيا أو تنشر معلومات بشكل متحيز بما يتمشى مع مصالحها السياسية الخاصة .

ويعرب المجلس ايضا في مشروع القرار دال عن القلق العميق ازاء الدعاية المتزايدة التي تقوم بها جنوب افريقيا و " الحرب النفسية " التي تشنها على بلدان افريقية مستقلة وعلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ويشجب المجلس ايضا اساءة الاستخدام

المتعمد لوسائل الاعلام الجماهيرى في بعض البلدان بهدف شن هذه "الحرب النفسية" تحت ستار مفهوم "حرية تدفق المعلومات والافكار والأشخاص" لقد أسيء استخدام هذا المفهوم لوصم المقاتلين من أجل الاستقلال الوطني في ناميبيا بالارهابيين والتغاضي عن اعمال الارهاب الحقيقية .

يجب على الامم المتحدة ، حتى تقدم المساعدة لشعب ناميبيا المقهور وحتى تحافظ على كرامته الانسانية ، أن تزيد من دعمها لأجهزة الاعلام ، وبصفة خاصة في البلدان الافريقية المستقلة ، بغية مواصلة الآثار السيئة للحملة التي تقوم بها بريتوريا لزعزعة الاستقرار في هذه البلدان .

لذلك ، يعد نشر المعلومات نشاطا هاما ووسيلة ضرورية جدا لممارسة الضغط على بريتوريا وحلفائها لكي يمتثلوا لارادة الشعب الناميبي وقرارات الامم المتحدة بمنع الاستقلال لناميبيا دون مزيد من التأخير .

ولذلك يشرفني ويسعدني أن أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فنزويلا الذي سيعرض مشروع القرار هاء المعنون " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .

السيد غريفين (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار هاء بشأن مسألة ناميبيا المعنون " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .

لقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة لناميبيا عام ١٩٧١ بمناسبة انهاء انتداب جنوب افريقيا لادارة الاقليم . وقد مكن هذا الصندوق المنظمة من تحمل مسؤولية مباشرة عن ناميبيا حتى حصولها على الاستقلال . وتحملت الأمم المتحدة هذا الالتزام الرسمي لتساعد الشعب الناميبي في كفاحه لتحقيق الاستقلال ، ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تمد شعب ناميبيا بالمساعدة المادية التي يحتاج اليها حتى تحقيق الاستقلال . وكان مجال الأنشطة والمساعدات التي تقدم في اطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا محدودا ومقيدا في بادئ الأمر ، ولكن عندما تم تصعيد الكفاح التحرري تزايدت الحاجة الى المساعدات .وفي نهاية السبعينات ، أصبح الصندوق مكونا من ثلاثة حسابات : الحساب العام ، الذي يقدم الخدمات التعليمية والاجتماعية ومعونة الاعاشة للناميبيين ؛ وحساب برنامج الأمم المتحدة لبناء الدولة ، الذي يقدم المساعدة لبرامج التنمية الشاملة سواء تلك التي ستنفذ خلال الفترة السابقة مباشرة على الاستقلال أو تلك التي ستنفذ بعده مباشرة ؛ وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي يقدم الموارد المالية للتدريب والبحوث في معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوزاكا ، زامبيا .

هكذا ، زادت وتنوعت بمرور الزمن المساعدة المقدمة في اطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

ويسرني أن أحيط الجمعية العامة علما بأن الأنشطة التي يتم تمويلها عن طريق الصندوق تسير بشكل مرض وأنه تم تخصيص جميع الأموال المتاحة في الحسابات الثلاثة . ومع ذلك ، تتزايد بشكل كبير حاجة الشعب الناميبي الى المساعدة المادية بشكل

يفوق الموارد المالية ، ومن ثم لم ينفذ العديد من المشاريع المقترحة ، كما كان من الضروري رفض طلبات قدمها ناميبيون مرشحون لنيل زمالات بسبب نقص الموارد . كما لوحظ أنه من الضروري ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، مساعدة صندوق الأمم المتحدة لناميبيا من الميزانية العادية للأمم المتحدة . ولذلك ستقرر الجمعية العامة في مشروع القرار تخصيص مبلغ مليون دولار لعام ١٩٨٥ .

ومع ذلك ، فان معظم الأنشطة التي يتم القيام بها في اطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا تمول عن طريق المساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد . وأود أن أؤكد الحاجة الملحة لقيام هذه الجهات المانحة بزيادة مساهماتها للصندوق وذلك حتى يتمكن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا من مواصلة مد نطاق أنشطته الانسانية والانمائية للناميبيين . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد بشكل خاص الحاجة لمساهمة اضافية لتمكين المجلس من تقديم المساعدة للناميبيين الذين يرغبون في الحصول على خبرات عملية في مجال العمل . فهناك عدد متزايد من الشباب الناميبي ينهون علمهم النظري ويباشرون أيضا نشاطا عمليا في اطار برامج المساعدة المختلفة ؛ ولكن بغية الاسهام بشكل فعال ومنتج في التطور الاجتماعي والاقتصادي لناميبيا في الفترة التالية للاستقلال ، من الضروري تمكين الناميبيين الذين أتموا تدريبهم في شتى الفروع من الالتحاق بمعاهد مختلفة ، في افريقيا بوجه خاص . ولذلك ، سوف يتطلب هذا البرنامج أموالا اضافية من بلدان مانحة كما يتطلب أيضا فرص عمل في بلدان مضيفة . وهذا الجهد أساسي وعلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يقوم به لضمان تدريب مناسب للناميبيين لاعدادهم لمرحلة الاستقلال .

ولا يكتفي مشروع القرار هاء بالاشارة الى التمويل المباشر للمشاريع في اطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، بل يشير أيضا الى تدابير ضرورية لاعداد برنامج لمساعدة الشعب الناميبي وذلك بتنفيذ مشاريع تشترك في تمويلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية . وفي هذا الصدد استرعي الانتباه الى ضرورة التنسيق الفعال فيما يتعلق

بجميع مجالات المساعدة . وعلينا أن نناشد الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتنفيذ تلك البرامج للناميبيين بسرعة ووفقا لاجراءات توضح الدور الذى يضطلع به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة القانونية التي تتولى ادارة اقليم ناميبيا . ومن شأن زيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا واستخدام الموارد الأخرى المتاحة بصورة فعالة أن يضعا مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في وضع أفضل يمكنه من رفع المعاناة عن الناميبيين الذين فروا من نظام الفصل العنصرى ، واعدادهم لمهمة اعادة بناء بلدهم وادارته بعد حصوله على الاستقلال وهي مهمة بالغة الأهمية .

وبعد أن قمت بهذا العرض الوجيز ، أرجو أن يعتمد مشروع القرار بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية لعرض التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 و L.24 و L.25 .

السيدة كيركباتريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نأمل أن كل من هم في هذه القاعة يدركون أن الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها في فريق الاتصال ومع زملائنا في دول خط المواجهة ، تشترك في الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق انهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لذلك الاقليم . ولم تفتر جهودنا في هذا الاتجاه . وعلى العكس من ذلك ، زادت هذه الجهود بصورة ملحوظة أخيرا ، نتيجة لتبادل وجهات النظر بين الولايات المتحدة وأطراف متعددة في الجنوب الافريقي .

لقد حاولت حكومة الولايات المتحدة جاهدة أن تثبت على أعلى المستويات التزامنا المستمر بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع افريقيا وبصفة خاصة بتحقيق استقلال ناميبيا في أقصر وقت ممكن ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أكد الرئيس ريغان أن هذا هدف رئيسي لحكومته . ونأمل أن يتحقق هذا الهدف بالتعاون المستمر من جانب أصدقائنا وشركائنا داخل المنطقة وخارجها . ونظرا لأن اشتراكنا في هذه الجهود موضوع حساس ، رأينا دائما أنه من غير المناسب لحكومة الولايات المتحدة أن تتخذ موقفا بشأن مضمون مشاريع القرارات المطروحة علينا . ولهذا فاننا سنمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات هذه مرة أخرى هذه السنة .

ان ذكر بعض الدول بالذات ، ولا سيما الولايات المتحدة ، في بعض فروع مشاريع القرارات هذه استثناء مؤسف وغير نزيه من الممارسات والمعايير المتبعة منذ وقت طويل في الأمم المتحدة وفي هذه الجمعية . لقد وجدت الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم وتحقيق المزيد من التفاهم فيما بين الأمم ، رغم ما بينها من الخلافات . لقد أنشئت من أجل تعزيز النقاش . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، من الضروري أن تحترم هذه الجمعية باستمرار المبادئ الأساسية للكياسة والنزاهة والدقة الوقائعية . ويراودنا شعور قوي بأن الاشارات المباشرة والعدائية وغير النزيهة وغير الدقيقة بصفة خاصة الى دول أعضاء ، في قرارات الأمم المتحدة يتناقض مع تلك المبادئ الأساسية ويضر بأهدافنا

المشتركة في هذه المنظمة . ولهذا ، فاننا حاولنا استبعاد هذه الصياغة من مشاريع القرارات المذكورة ، كما فعلت اللجنة الرابعة في حالات مشابهة . وقد حظيت تعديلاتنا بتأييد الغالبية العظمى لهذه الهيئة ونأمل أن يحظى هذا المبدأ الهام بتأييد مماثل الآن .

لقد سألتنا بعض الوفود كيف يمكن لنا أن نعترض على عبارة كالتي تقول : " بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض " . وهم يتساءلون ، أليس هذا مجرد ذكر للحقيقة ؟

حقا ان الولايات المتحدة مارست حقها في النقض في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨١ ، كما أنها حقيقة أيضا أن دولا أخرى مارست حقها في النقض للحيلولة دون اصدار قرارات لمجلس الأمن منذ ذلك الوقت . ومع ذلك لم يرد ذكر أسماء تلك الدول في القرارات المطروحة على هذه الجمعية ، رغم اشتراكها في العدوان الصارخ والمستمر في أفغانستان وكمبوتشيا .

واعتراضنا أشد على الحجة الواردة في نفس الفقرة القائلة بأن نتيجة لممارسة الولايات المتحدة لحق النقض ، لا يزال العدوان المسلح ضد أنغولا مستمرا . وهذا يعني أن مشروع القرار ينص على أن الولايات المتحدة هي السبب المباشر لذلك العدوان وليس هذا صحيحا . ولا يبدو هذا القول غير صحيح فقط ، ولكنه يتجاهل أيضا الجهود الناجحة التي تضطلع بها الولايات المتحدة لوضع حد لتدخل جنوب افريقيا .

وهناك فقرة أخرى تتجاهل بالمثل هذه الأمور واقترحنا حذفها ، وهي تشجب انشاء مكتب اتصال تابع للولايات المتحدة في ويندهوك وتعتبره انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفتوى محكمة العدل الدولية . ومع ذلك ينبغي أن تدرك الوفود أن مكتب الاتصال التابع للولايات المتحدة افتتح كنتيجة مباشرة للاتفاقات التي تم التوصل اليها بين أنغولا وجنوب افريقيا في لوساكا في شباط/فبراير من هذه السنة . ووفقا للبيان الصادر عن ذلك الاجتماع ، اتفقت الأطراف على أن عددا صغيرا من الممثلين

الأمريكيين سوف يشترك في أنشطة لجنة المراقبة المشتركة بناء على طلب الأطراف بغية تسهيل انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوب أنغولا . وتحقيقا لهذه الغاية ، وباتفاق الحكومات المعنية مباشرة ، افتتحت حكومة الولايات المتحدة مكتبا صغيرا ليكون قريبا بما فيه الكفاية من عملية فك الاشتباك من أجل أن يعمل على نحو فعال مع الأطراف المعنية . ونظرا لموقع هذا المكتب في ويندهوك ، فانه ليس تابعا بأي حال من الأحوال لحكومة جنوب افريقيا أو لسلطات ناميبيا . وليست له وظائف دبلوماسية أو قنصلية ، ولا ينطوي على اعتراف بشرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا . ولذلك فان أعمالنا تتفق تماما مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن .

ان القضية التي تطرحها تعديلاتنا المقترحة هي في الواقع قضية بالغة البساطة . هل تود الجمعية العامة أن ترى قراراتها بشأن ناميبيا ، تلك المسألة الخطيرة والعاجلة ، وقد أسيء استغلالها لأغراض لا تسهم فحسب في الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا ، ولكنها تستهدف أيضا تثبيط همم أولئك الذين يضطلعون بتلك الجهود ؟ ان تعديلاتنا تستهدف القضاء على هذا النوع من سوء الاستغلال . ولم نقترح أن يعدل بأي حال من الأحوال مضمون مشاريع القرارات المطروحة علينا . ولهذا ، فأيا كانت الآراء الموضوعية لأية حكومة ، وسواء كانت حكوماتكم تود أن تؤيد مشاريع القرارات ، أو تمتنع عن التصويت عليها أو تصوت معارضة لها ، لابد أن تشعروا بالحرية في تأييد هذه التعديلات . ولهذا ، فاننا نناشد الجميع أن يوحدوا صفوفهم في اعادة تأكيد احترامنا لمبادئ الكياسة والنزاهة الأساسية واحترام الدقة التي شكلت الممارسات التي ارتضيناها والتي ينبغي أن تحكم كل مداولاتنا ومقرراتنا هنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل غيانا بشأن نقطة نظام .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفد بلادي الكلمة بشأن نقطة نظام لكي يتناول التعديلات التي قدمها الآن وفد الولايات

المتحدة الأمريكية على مشاريع القرارات التي أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيـــا في تقريره الوارد في الوثيقة A/39/24 ، المجلد الثاني . وترد هذه التعديلات فـــي الوثائق A/39/23 و A/39/24 و A/39/25 .

وغني عن القول ان غيانا تعترف بحق وفد الولايات المتحدة الأمريكية وتؤيـــده في تقديم هذه التعديلات وتقف الى جانب هذا الحق . وقد نظر وفد بلادي الى تلـــك التعديلات بنفس الجدية والتروي اللذين يتسم بهما نهجنا بالنسبة لأي موضوع آخر مدرج على جدول أعمال الجمعية . وفي تناولنا للتعديلات المطروحة علينا ، استرشدنـــا بالطبع باهتمامنا بالحقيقة " والدقة الوقائعية " اذا استخدمنا كلمات ممثلة الولايـــات المتحدة . ويؤمن وفد بلادي بأن وفرة البيانات المتاحة لأعضاء هذه الجمعية فيما يتصـــل بناميبيا وعلاقات الدول الاخرى بناميبيا ، بمعزل كامل عن تلك التي أعدها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا نفسه ، تؤكد تماما البيانات المقدمة في تقرير المجلس ، التي تعتـــرض عليه ممثلة الولايات المتحدة .

وعلى أية حال ، ودون رغبة منا على الاطلاق في ان نحيد عن موقفنا الذى لا يمكـــن مهاجمته من حيث الجوهر ، يود وفدى أن يوجّه الانتباه الى جانب آخر من جوانـــب هـــذه المسألة نرى أن له أهمية أساسية مماثلة . من المعروف داخل الأمم المتحدة ان مسألة ناميبيا ينظر اليها على أنها مسألة فريدة في تاريخ هذه المنظمة وممارساتها . وجوانب هذا التفـــرد لا تحتاج مني الى تفصيل هنا ، حيث أشير اليها على نطاق واسع في المناقشة التي انتهـــت مؤخرا بشأن مسألة ناميبيا .

ونظامنا الداخلي يوضح جانبا آخر من جوانب هذا التفرد . فناميبيا هي الاقلـــيم غير المستقل الوحيد الذى يتناوله النظام الداخلي على سبيل التحديد . وتذكر الوفود أنـــه في عام ١٩٥٤ في الدورة التاسعة اعتمدت الجمعية العامة اجراء خاصا لدراســة التقاريـــر والعرائض المتعلقة بناميبيا ، التي كانت تسمّى في ذلك الوقت اقليم افريقيا الجنوبية الغربية . وتلك القواعد الخاصة ترد في المادة الخاصة ألف من المرفق الثالث ، في الصفحة ٦٠ مـــن النظام الداخلي . وتجدر الاشارة الى أن المادة الخاصة " واو " في نهاية الصفحـــة ٦١ تنص على ما يلي :

" تعتبر قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بالتقارير والعرائـض المتعلقة باقليم افريقيا الجنوبية الغربية مسائل هامة بالمعنى المقصود في الفقـرة ٢ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة ".

وتنص الفقرة ٢ من المادة ١٨ من الميثاق على ما يلي :

" تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الأعضـاء الحاضرين المشتركين في التصويت ".

والآن اذا انتقلنا الى المادة ٨٤ من النظام الداخلي ، في الصفحة ٢٥ ، نجدهـا تتضمن الاجراء الخاص بتناول التعديلات المتعلقة بمسائل هامة . وفيما يلي نص المادة ٨٤ :

" تتخذ الجمعية العامة قراراتها في تعديلات المقترحات المتعلقة بمسائـل هامة ، وفي الأجزاء التي تطرح للتصويت بصورة مستقلة من هذه المقترحات، بأغلبيـة ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوّتين ".

لهذا يبدو واضحا لوفدى أنه وفقا لنص لا لبس فيه من نصوص النظام الداخلي للجمعية العامة فان تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مسألة هامة ، ومن ثم فان التعديلات المقترحة من الولايات المتحدة الأمريكية على مشاريع القرارات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحـــدة لناميبيا يقتضي اعتمادها بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوّتين. وانني أؤكد ذلك للرئيس، اهتماما منا بالنظام والمشروعية والاتساق والأمانة في التقيّد بالاجراءات التي وضعتها هـــذه الجمعية العامة منذ ثلاثة عقود ، بما أوتيت من حكمة ، فيما يتصل بتناول التقارير المتعلقـــة بناميبيا التي كانت تسمى في ذلك الحين بافريقيا الجنوبية الغربية ، وأرجو ، سيدى الرئيس، أن توجهوا أعمال الجمعية العامة وفقا لذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وجّه ممثل غيانا الانتباه الى المـــادة الخاصة " واو " من المرفق الثالث للنظام الداخلي ونصها كما يلي :

" تعتبر قرارات الجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بالتقارير والعرائـض المتعلقة باقليم افريقيا الجنوبية الغربية مسائل هامة بالمعنى المقصود في الفقـرة ٢ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة " .

ان موقف الجمعية العامة بشأن طابع القرارات المتعلقة بناميبيا موقف معروف تماما . ووفقا للمادة ٨٤ من النظام الداخلي وفيما يلي نصها :

" تتخذ الجمعية العامة قراراتها في تعديلات المقترحات المتعلقة بمسائل هامة ، وفي الأجزاء التي تطرح للتصويت بصورة مستقلة من هذه المقترحات، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوّتين ".

فان التعديلات المقترحة على تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تعدّ مسائل هامة يقتضـــي اعتمادها توفر أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوّتين .

وبناء على ذلك ، اذا لم أسمع اعتراضا ستبدأ الجمعية العامة في التصويـــت علـــى التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 الى A/39/L.25 . ومن المفهوم أنها تقتضـــي لاعتمادها توفر أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوّتين. هذا هو قرار الرئيس. واذا لـــم أسمع اعتراضا سيتقرر الأمر على هذا النحو .

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوّت الجمعية العامة الآن على التعديل الأول الوارد في الوثيقة A/39/L.23 المتعلق بالفقرة السابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار ألف بعنوان " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بليز ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، موريشيوس ، هولندا ، نيوزيلندا ، النروج ، باراغواي ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،

لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك، منغوليا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى ٠

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ،بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، غينيا الاستوائية ، هايتي ، سلاوى ، نيبال ، النيجر، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو، الفلبين ، رواندا ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ٠

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٥ صوتا مؤيدا و ٦٥ صوتا معارضا مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت ٠ وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة ٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوّت الجمعية العامة الآن على التعديل الثاني الوارد في الوثيقة A/39/L.23 الذى يتصل بالفقرة العشرين من ديباجة مشروع القرار ألف ٠

طلب اجراء تصويت مسجل٠

أجرى تصويت مسجل٠

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز، بوليفيا ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ،

فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، موريشيوس ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، بنما ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السويد ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواى .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملديف ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيراليون ، الصومال ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المتنعون : انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، مصر ، غامبيا ، ليسوتو ، ملاوى ، ماليزيا ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، رواندا ، جزر سليمان ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، فنزويلا .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٧ صوتا مؤيدا و ٦٣ صوتا معارضا مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح الآن للتصويت التعديل الثالث الوارد في الوثيقة A/39/L.23 والمتعلق بالفقرة ٢١ من منطوق مشروع القرار ألف .

طلب اجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،

موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، قطر ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، الكاميرون ، غينيا الاستوائية ، اندونيسيا ، الأردن ، لبنان ، ملاوي ، ملديف ، نيبال ، النيجر ، عمان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ، اليمن .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٦ صوتا مؤيدا و ٦٠ معارضا وامتناع ٢٩ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ذلك أطرح للتصويت التعديل الرابع الوارد في الوثيقة A/39/L.23 ، والمتعلق بالفقرة ٣٨ من منطوق مشروع القرار ألف .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ،

سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السويد ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيشيل ، الجمهورية العربية السورية ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، هندوراس ، الأردن ، لبنان ، ملاوى ، نيبال ، النيجر ، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، فنزويلا .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٤٥ صوتا مؤيدا و ٦٥ صوتا معارضا وامتناع ٣٢ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخيرا أطرح للتصويت التعديل الخامس والأخير الوارد في الوثيقة A/39/L.23 ، والمتعلق بالفقرة ٤٩ من منطوق مشروع القرار ألف .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوليفيا ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، موريشيوس ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، بنما ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، السويد ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواى .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ،

غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيراليون ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، مصر ، غينيا الاستوائية ، هايتي ، الهند ، ليسوتو ، ملاوى ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، رواندا ، سنغافورة ، جزر سليمان ، اسبانيا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، فنزويلا .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٤ صوتا مؤيدا و ٦٦ صوتا معارضا وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد اجراء بعض المشاورات من أجل تنوير الجمعية ، أود أن أوضح اننا انتهينا من تناول جميع التعديلات على مشروع القرار ألف . الا أننا لم نتناول بعد التعديلات المتعلقة بمشاريع القرارات الأخرى . وأعتقد أن من الأفضل ان نتناول أولا مشروع القرار ألف . وبعد أن ننتهي من ذلك ، ونستمع الى تعليلات التصويت قبل التصويت وبعده ، يمكن أن ننتقل الى مشروع القرار باء .

وأعطي الكلمة الآن لممثل اسبانيا الذى يود التكلم في نقطة نظام .

السيد بينييس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالاشارة الى التصويت الأخير ، سيدى الرئيس ، اعتقدت أننا كنا نصوّت على ٥ (أ) من الوثيقة A/39/L.23 ٠ ولو أدرك وفدى ان التصويت كان على ٥ (أ) و (ب) و (ج) معا ، لصوّت مؤيدا ٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتخذت الجمعية العامة مقررا بشأن التعديلات على مشروع القرار الف . وقد اعربت بعض الوفود عن رغبتها في تعليل جميع تصويتاتها قبل التصويت على مشروع القرار ألف . وبطبيعة الحال فان الجمعية العامة هي صانعة قراراتها ، ولكنني أرى انه ربما يكون من الأفضل ان ننتهي من تناول كل مشروع قرار على حدة من أجل تجنب حدوث ارتباك . وهكذا يمكننا ان نستمع الى تعليل التصويت على مشروع القرار الف ، ثم نصوت على مشروع القرار ، وبعد ذلك نستمع الى الراغبين في تعليل تصويتاتهم بعد التصويت . وبعد ان ننتهي من مشروع القرار ألف ، يمكننا ان ننتقل بعد ذلك الى مشروع القرار باء ، فنتناول التعديلات أولا ، ثم نتبع نفس الاجراءات التي اتبعناها بشأن مشروع القرار ألف .

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال في نقطة نظام .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تكون لدى وفد بلادي الانطباع ، فيما يتصل بالتعديل الاخير الذي تم التصويت عليه ، وهو التعديل الخامس في الوثيقة A/39/L.23 ، بأن (أ) و (ب) و (ج) سوف يتم تناولها كل على حدة . وبما انه قد تم التصويت على التعديلات الثلاثة معا ، فاننا نود ان يسجل في محضر الجلسة انه لو اننا اشتركنا في عملية التصويت لكنا صوتنا ضدها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل توافق الجمعية على الاجراء الذي ذكرته ؟

أعطي الكلمة لممثل ايران في نقطة نظام .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد فهمت انكم اتخذتم مقررا . واذا لم يكن هذا مقررا تحكميا للرئيس ، فانني أود اذن ان اعرف ما اذا كانت النقطة التي ذكرتموها للتو جزءا من النظام الداخلي او مجرد اختيار يمكن تغييره ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الجمعية العامة سيدة مقرراتها . ولقد كنت احاول ان اساعد الجمعية العامة فحسب . فلا يمكن للرئيس ان يملي على الجمعية العامة ما يجب ان تفعله . ولهذا ، فانني اترك الأمر لممثل ايران للتقدم ببعض الافكار النيرة .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالأمس ، عندما كنا نصوت على مشاريع القرارات المتصلة بفلسطين ، صوتنا على ثلاثة مشاريع قرارات ، وبعد ذلك تم تعليل التصويت بعد التصويت عليها جميعا . ألا يمكننا ان نتبع نفس الاجراء اليوم ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان اطلب من ممثل ايران ان يتقدم رسميا بهذا الاقتراح ؟

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب ، سيدي الرئيس ، ان ننتهي من التصويت على التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 و A/39/L.24 و A/39/L.25 ، وان تعطى الفرصة بعد ذلك للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اقترح ممثل ايران رسميا ان نتناول التعديلات الواردة في الوثيقة A/39/L.23 - وهذا ما فعلناه - والوثيقتين A/39/L.24 و A/39/L.25 ، وان نستمع بعد ذلك الى تعليلات التصويت قبل التصويت ، ثم نصوت بعدها على مشاريع القرارات ، ثم نستمع الى تعليلات للتصويت بعد التصويت .

اذا لم يكن هناك اعتراض على هذا الاجراء ، فقد تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية الآن عملية التصويت على التعديل الأول على مشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/39/L.24 ، الذي يتعلق بالفقرة الثالثة من الديباجة . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، المانيا (جمهورية الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ،

لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بولندا ، قطر ، سان تومي وبرينسيبي ، شيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، هايتي ، اندونيسيا ، الاردن ، لبنان ، ملاوى ، ملديف ، نيبال ، النيجر ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، رواندا ، العربية السعودية ، السنغال ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ، اليمن .

اسفرت نتيجة التصويت عن ٥٧ صوتا مؤيدا مقابل ٦٠ صوتا معارضا ، وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على اغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية العامة الآن على التعديل الثاني على مشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/39/L.24 ، ويتعلق هذا التعديل بالفقرة ٣ من المنطوق . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيـــدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، جمهورية افريقيـــا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، الســـلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيـــا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمـــالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، المغـــرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتيـــة) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبـــرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهوريـــة الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيريـــة العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، باكســـتان ، بولنـــدا ، قطـــر ، روانـــدا ، ســـان تومـــي وبرينسيبي ،

سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، غامبيا ، الاردن ، لبنان ، ملاوى ، نيبال ، النيجر ، عمان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، العربية السعودية ، السنغال ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ، اليمن .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٣ صوتا مؤيدا مقابل ٦٧ صوتا معارضا ، وامتناع ٢٧ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على اغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نصوت الآن على التعديل الثالث في مشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/39/L.24 ، ويتعلق هذا التعديل بالفقرة ٨ من المنطوق . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ،

ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ، بنما ، باراغواي ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الامريكية، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بربادوس، بنن ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بولندا ، قطر ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المتنعون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، اندونيسيا ، جامايكا ، الاردن ، لبنان ، ملاوى ، ملديف ، نيبال ، النيجر ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، فنزويلا ، اليمن .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٥ صوتا مؤيدا مقابل ٦٢ صوتا معارضا ، وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأخيرا ، اطرح للتصويت التعديل الرابع والاخير الوارد في الوثيقة L.24 ، والمتعلق بالفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار باء . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، موريشيوس ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، بنما ، باراغواي ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توغو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ،

غينيا ،غيانا ،هنغاريا ،الهند ،اندونيسيا ،ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بولندا ، قطر ، سيراليون ، الجمهورية العربية السورية ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المتنعون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بربادوس ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، مصر ، هايتي ، الاردن ، لبنان ، ملاوى ، ملديف ، نيبال ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، العربية السعودية ، جزر سليمان ، الصومال ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، فنزويلا ، اليمن .

اسفرت نتيجة التصويت عن ٥٩ صوتا مؤيدا مقابل ٥٤ صوتا معارضا ، وامتناع ٢٩ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على اغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطرح الآن للتصويت التعديل الأول الوارد في الوثيقة A/39/L.25 ، المتعلق بالفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار باء . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، موريشيوس ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، بنما ، باراغواي ، الفلبين ، البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ، توغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالديف ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية ، الامارات العربيـة المتحـدة ، جمهوريـة تنزانيـا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيـا ، زمبابوى .

المتنعون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، مصر ، غامبيـا ، جامايكا ، ليسوتو ، ملاوى ، ماليزيا ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، رواندا ، السنغال ، سنغافورة ، جزر سليمان ، تايلنـد ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، فنزويلا .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٥٢ صوتا مؤيدا مقابل ٦٦ صوتا معارضا ، وامتناع ٢٦ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت التعديل الثاني والاخير الوارد في الوثيقة A/39/L.25 ، المتعلق بالفقرة ٥ من مشروع القرار دال . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربـادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوليفيا ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجـي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابـان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، مالطة ، موريشيوس ، هولندا ، نيوزيلنـدا ، النيجر ، النرويج ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، الفلبيـن ،

البرتغال ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، السنغال ، سنغافورة ، اسبانيا ، سري لانكا ، السويد ، توفو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي .

المعارضون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنن ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، سيراليون ، الصومال ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، بنغلاديش ، بوتان ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، مصر ، غينيا الاستوائية ، غامبيا ، جامايكا ، ليسوتو ، ملاوي ، ماليزيا ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، رواندا ، جزر سليمان ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، فنزويلا .

أسفرت نتيجة التصويت عن ٦١ صوتا مؤيدا مقابل ٦٣ صوتا معارضا ، وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت . وقد رفض التعديل لعدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد فرغت الجمعية من البت في التعديلات .

وأعطي الآن الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعديل تصويتاتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الخمسة او جميعها ، والواردة في الفصل الاول من الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) . وأود ان اذكر الممثلين ان هذه الكلمات ينبغي ان تقتصر على عشر دقائق ، وينبغي للوفود ان تدلي بها من مقاعدها . كذلك ستعطى الفرصة للممثلين لتعديل تصويتاتهم بعد استكمال جميع التصويتات .

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ان أدلي ببيان بشأن مشاريع القرارات .

لقد أكدت الدول العشر اثناء المناقشة العامة بشأن مسألة ناميبيا ، التزامها الثابت تجاه اعمال حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال عن طريق اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة ، وفقا لخطة الامم المتحدة للتسوية ، التي قبلت بها جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان الدول العشر ما فتئت تؤيد الجهود الرامية الى تحقيق حل عادل وسلمي لمسألة ناميبيا وفقا لاحكام تلك الخطة . ولا تقبل الدول العشر اعاقة او تنحية خطة التسوية التي ايدها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لأسباب غريبة او ترتيبات لا تتسق والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتشعر الدول العشر بخيبة الأمل لان مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا قد قدمت مرة اخرى بطريقة لا تمكن من اجتذاب التأييد الجماعي لهذه الجمعية .

ان موقف الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بشأن تأييد الكفاح المسلح الوارد في قرارات الجمعية العامة قد تم الاعراب عنه مرارا وتكرارا في هذه الجمعية ، وهو

موقف معروف تماما . وتدرك الدول العشر ان استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يوحي للكثير بأنه لن ينتهي الا عن طريق الكفاح المسلح ، بيد ان الامم المتحدة ملتزمة في المقام الأول بتشجيع الحلول السلمية .

وتأسف الدول العشر اذ انه يبدو من بعض الوجوه ان مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة لا تأخذ تماما في الحسبان الجهود التي تؤيدها الدول العشر باستمرار ، مثل جهود الامين العام الرامية الى تحقيق حل عادل وسلمي لمسألة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان التزام الدول العشر بميثاق الامم المتحدة وتوزيعه للاختصاصات ثابت دون تغيير .

ان شعب ناميبيا له الحق في اختيار حكومته عن طريق اجراء انتخابات حرة ونزيهة . وترى الدول العشر انه لا ينبغي الاشارة مسبقا الى اى من المشتركين في هذه الانتخابات بوصفه الممثل الشرعي والوحيد للشعب .

وترفض الدول العشر جميع الهجمات الغاشمة التي لا مبرر لها على دول اعضاء بمفردها او على مجموعات من البلدان .

وتود الدول العشر هنا ان تكرر الاعراب عن القلق الذى اعربت عنه في اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية المترتبة على بعض القرارات المطروحة علينا . وترى الدول العشر، في ظل الاحوال المالية الحالية ، ان اتباع نهج حصيف في برنامج عمل مجلس ناميبيا من شأنه ان يؤدى الى تخفيف الآثار المالية ، دون اعاقة تحقيق اهداف المجلس .

ولا تزال الدول العشر متمسكة بالتزامها ازاء استقلال ناميبيا . وستواصل العمل على دعم جميع الجهود الرامية الى التنفيذ العاجل لخطة الامم المتحدة للتسوية، التي تجسد وحدها الاطار المقبول عالميا لانتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال بطريقة تكفل هذه المنظمة ان تكون حرة وعادلة .

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أكد وفد البرتغال هنا خلال السنوات الاخيرة معارضته لكل عمل من شأنه تأخير العملية الرامية الى كفالة تقرير الشعب الناميبي بحرية للمستقبل السياسي لبلده . وبالاضافة الى ذلك أكد وفد بلادي في المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، الذي عقد في باريس في العام الماضي ، ان الوضع في الجنوب الافريقي وضع مؤسف لانه يزيد من الشعور بالفشل نظرا للعوائق التي تقام بصورة منتظمة في طريق تنفيذ قرارات تعبر عن توافق الاراء بشأن اقامة ناميبيا حرة ومستقلة، وترمي الى وضع حد لانتهاك المبادئ التي تقوم عليها هذه المنظمة، ولا سيما المتعلقة باحترام حق الشعوب في تقرير المصير وفي السيادة وفي السلامة الاقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ولذلك ، تعتقد البرتغال انه من الحتمي ان تحصل ناميبيا على استقلالها فورا ، مع احترام حدودها الوطنية، وتفكر مليا مع شعور بالخوف في الازمة التي وقعت في الامم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة ذات أهمية حيوية، وعرضت هيبة ومصداقية هذه المنظمة للخطر . وفي هذا الصدد ، أكد وفد بلادي دوما على ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يجب انهاؤه ، وان هذه المشكلة تقع في اطار المسؤولية الدولية .

وتعتقد البرتغال ، شأنها في ذلك شأن جميع اعضاء المجتمع الدولي ، بما في ذلك الاطراف المعنية بصورة مباشرة، ان خطة الامم المتحدة للتسوية، التي اعتمدها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي وحدها التي يمكن ان تشكل الاطار الذي يمكن من انتقال ناميبيا الى الاستقلال بصورة متوازنة وسلمية، ويكفل لشعبها حق تقرير مصيره عن طريق انتخابات حرة تحت رقابة الامم المتحدة، كضمان للاعتراف الدولي . الا ان هذا الموقف القائم على المبدأ لا بد ان ياخذ في الحسبان تلك الصعوبات التي تقف في طريق تطبيق

القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بالاضافة الى اهمية ومغزى المبادرات والاتصالات التي تمت في تلك الاثناء على الصعيدين الثنائي والاقليمي على حد سواء بغية ازالة هذه العقبات وضمان حل سلمي للمشكلة .

ان حكومة البرتغال تتابع وتؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام وممثله الخاص ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ودول خط المواجهة ، ومجموعة الاتصال ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وهي اذ تفعل ذلك تأمل في ان يؤدي ذلك الى اقامة مناخ من الثقة المتبادلة بين الاطراف المعنية من شأنه ان يحمل جنوب افريقيا على قبول القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) من الناحية العملية .

وترى حكومة بلادي ايضا من الامور الايجابية تلك الاتفاقات التي توصلت اليها دول المنطقة هذا العام ، ولا سيما اتفاق لوساكا بين انغولا وجنوب افريقيا بشأن تعزيز آلية مراقبة الانسحاب العسكري من أراضي انغولا . وبناء على ذلك يدين وفد بلادي جميع المناورات التسويفية التي تساهم في زيادة الخطر الذي يتهدد الامن والاستقرار في المنطقة ، ولا سيما اصرار حكومة بريتوريا على الاحتفاظ باحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، متحدية بذلك الحلول التوفيقية التي تم التوصل اليها على الصعيد الدولي ، ولا سيما مع بلدان اخرى في المنطقة مثل انغولا ، وتدين ايضا جميع الاعمال الاخرى التي تتخفى تحت ستار تعزيز دور الامم المتحدة ، ولكنها ترمي في الحقيقة الى تقويض المفاوضات الجارية والحط من شأن البلدان المعنية مباشرة أو التشكيك في مشروعية مبادراتها .

وبسبب الصياغة المستخدمة في بعض احكام مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/39/24 (Part II) ، ونظرا للاشارات التمييزية الموجهة الى بلدان معينة ، فان وفد بلادي لا يمكنه ان يؤيد جميع مشاريع القرارات . وما يعتقد وفد بلادي ان له اهمية قصوى هو تكثيف جميع الجهود الصادقة الرامية الى التوصل الى حل عاجل تفاوضي وسلمي لمسألة ناميبيا يكون مقبولا على المستوى الدولي . وبالتالي فان وفد بلادي يؤكد من جديد تأييده التام لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يعبر عن ارادة المجتمع الدولي في تحرير هذا الاقليم ، والمساهمة في تنمية وتقدم ناميبيا المستقلة ذات السيادة ، والعضو كامل العضوية في هذه المنظمة .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان مسألة ناميبيا ، شأنها في ذلك شأن مسألة الفصل العنصري ، تحتل مركز الصدارة في الشواغل الافريقية . وفيما يتعلق بهاتين المسألتين ، فان افريقيا ، اذ تقف متحدة ومتضامنة ، تفعل كل ما في وسعها لاستئصال هذين الشرين اللذين ينتهكان كرامتها ويقوضان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذه الاعتبارات ، لا يزال رؤساء الدول الافريقية ، بينما يبدون استعدادهم لاجراء حوار يؤدي الى حل تفاوضي وسلمي لهاتين المشكلتين ، عازمين أكثر من أي وقت مضى على اعمال القانون ونصرة العدالة على القوة .

ان السنغال ، من خلال رئيسها السيد عبدو ديوف ، قد جعلت من البند قيد البحث من البنود الثابتة في سياستها الخارجية منذ حصولها على الاستقلال . فقد جاء الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الناميبي نتيجة لمبادرة من السنغال . وكان لوفد بلادي شرف ترأس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي ، الذي عقد في باريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . كما ان بلادي تشارك بنشاط في انشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

ان الاهتمام الذي توليه بلادي لمسألة ناميبيا ينبع من تمسكها بالقرار ١٥١٤ (د-١٥) الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وينبع ايضا من تأييدنا لاعادة الاستقرار في افريقيا وتعزيز السلم والامن الدوليين . وما من شك في ان هذين الهدفين لا يمكن تحقيقهما تحقيقا كاملا ، ما ظلت ناميبيا ترزح تحت وطأة جنوب افريقيا ؛ وبالتالي تجد بلادي لزاما عليها ان تطرق جميع السبل والوسائل المؤدية الى تحقيق استقلال ناميبيا . وما برح رئيس دولة السنغال يطالب على الصعيدين الدولي والوطني ، بالتنفيذ الكامل والسريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يتضمن خطة لتسوية مسألة ناميبيا . وبالتالي لا يمكننا ان نقبل اية شروط مسبقة لتنفيذه ؛ وبنفس الروح ما برحنا نناشد بلدان مجموعة الاتصال ان تزيد من ضغطها على جنوب افريقيا .

وعلى هذا الاساس سيصوت وفد بلادي لصالح تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

ومع ذلك، يرى وفد بلادي من الضروري اعادة صياغة بعض فقرات مشاريع القرارات الواردة في هذا التقرير. وأود أن أشير، على سبيل المثال، الى الادانة الانتقائية. ويرى وفد بلادي انه، فيما يتعلق بالادانة، تقتضي الموضوعية والمصداقية ان تكون هذه الادانة تامة لا انتقائية. وقد اصبح ذلك قاعدة لان جمعيتنا العامة في جميع الظروف والحالات المشابهة قد التزمت بالفعل بهذه القاعدة.

ويمكن ان تظل النصوص التي ننظرها اليوم سليمة في جوهرها في غياب هذه الادانات الانتقائية او المبالغات. ولهذا السبب سيصوت وفد بلادي لصالح التعديلات الواردة في الوثائق من A/39/L.23 الى L.25 باستثناء الاحكام الواردة في الفقرة ٢ من مشروع القرار A/39/L.24 والفقرة ١ من مشروع القرار A/39/L.25. وبالتالي فقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على هاتين الفقرتين. ان وفد بلادي يؤيد وسيواصل في المستقبل تأييد شعب ناميبيا حتى يكفل انتصار حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال. كما اننا بنفس القدر نؤيد القضية الفلسطينية وننادي باستئصال الفصل العنصري.

السيد دى لا باردى نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :
تدرك فرنسا الان اكثر من أى وقت مضى الحالة في الجنوب الافريقي ، وبصفة خاصة في ناميبيا التي نادينا باستمرار باستقلالها وفقا للطرائق التي حددها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أيدت حكومة بلادى القرارين ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) اللذين يطالبان بالتنفيذ العاجل لخطة التسوية التي وضعتها الامم المتحدة وذلك لضمان انهاء الاحتلال غير المشروع لاقليم ناميبيا من جانب جنوب افريقيا .

ويعلم الجميع جيدا الظروف التي جعلت فرنسا توقف اشتراكها النشط وعملها في فريق الاتصال في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، فقد كان ذلك هو الاسلوب الرسمي للتعبير عن التزامنا الدقيق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويمكننا اليوم ان نلاحظ باهتمام الرسالة الرسمية الموجهة الى الامين العام للامم المتحدة من رئيس جمهورية انغولا الشعبية ، الذى يود بلدى ان يشيد به بوجه خاص نظرا للاهتمام الذى يوليه شخصيا لمسائل الجنوب الافريقي . ويأمل وفد بلادى ان تسهم التطورات الاخيرة في ايجاد الظروف اللازمة لتسوية مسألة ناميبيا . وبينما تنتظر فرنسا مثل هذه التسوية التي نأمل ان تتحقق دون ابطاء ، فانها تنوى ان تتخذ موقفا يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ قرار بشأن عملية تؤدى الى استقلال هذا الاقليم.

لهذا السبب، سيمتنع وفد بلادى من حيث المبدأ عن التصويت على النصوص الخمسة .

السيد ميزير (ملاوى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أكرر وان اعلن رسميا هنا والان ، ان وفد بلادى يؤيد تأييدا تاما مطلقا تقرير المصير والاستقلال الحقيقي لناميبيا . وهذا الالتزام كامل وغير قابل للتغيير .

ثانيا ، يؤيد وفد بلادى توافق الاراء الذى ظهر بانه يتعين على جنوب افريقيا ان تخفف قبضتها على ناميبيا حتى تسمح للناميبيين بممارسة حق تقرير المصير ، وبأن ينعموا بثمار الاستقلال طبقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ثالثا ، يرحب وفد بلادى باطلاق سراح انديمبا توافو ويعرب عن امله في اطلاق سراح السجناء السياسيين الاخرين .

وبعد ان قلت ذلك ، يود وفد بلادى ان يذكر ان لديه تحفظات بشأن ما يلي : أولا ، مبدأ استفراد بعض الدول الاعضاء بالادانة والنقد الانتقائيين . وقد يفسر مثل هذا الاجراء بانه يحمي بعض الدول بسبب اسلوب الكفيل بمكيالين الذى تتبعه وتخلق بذلك فجوة في المصداقية . ثانيا ، نظرا للعقبات الجغرافية والصعوبات العملية وايمان ملاوى بسياسة الاتصال والحوار، لن يتمكن وفد بلادى من تأييد سياسة العزلة وفرض العقوبات وبعض الصياغات اللغوية الواردة في بعض فقرات الديباجة والمنطوق في مشاريع القرارات .

لهذه الاسباب سوف يمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروعي القرارين الف وباء الواردين في الوثيقة A/39/24 الجزء الثاني . ويذكر بانه امتنع عن التصويت على مشاريع التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 و L.24 و L.25 . ومع ذلك سوف نؤيد مشاريع القرارات جيم ودال وهاء الواردة في الوثيقة A/39/24 الجزء الثاني .

السيد تشتي (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد سرى لانكا تاييدا كاملا الكفاح المشروع للشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الشرعي الوحيد ، لاقامة ناميبيا حرة موحدة ومستقلة .

وفي هذا السياق نعتقد ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل وسيلة يمكن عن طريقها تحقيق استقلال ناميبيا . وينبغي ان ينفذ هذا القرار بالكامل دون اى شروط مسبقة . ودون اقحام للمسائل الدخيلة التي من قبيل ربط الوجود الكوبي في انغولا باستقلال ناميبيا ، ولا ينبغي ان تطرح المسائل التي من هذا القبيل باعتبارها اسبابا لتعطيل او انكار استقلال ناميبيا . وسياسة سرى لانكا الدائمة في الامم المتحدة بشان جميع المسائل هي انها لا تؤيد ادانة او شجب بلدان بالاسم تربطنا بها علاقات دبلوماسية . واتباعنا لهذه السياسة عند التصويت في الامم

المتحدة لا يعرب مع ذلك عن موقفنا بالنسبة لمسألة ناميبيا الذى أوضحناه الان باختصار والذى ذكرناه في بياننا العام في اطار هذا البند .

وقد ايدت سرى لانكا بعض التعديلات وعارضت البعض الاخر الوارد في الوثائق A/39/L.23 و L.24 و L.25 . ولو اتيحت لنا فرصة التصويت على التعديلين باء وجيم بشأن الفقرة ٤٩ من منطوق مشروع القرار الف الوارد في الوثيقة A/39/L.23 لايدناها جميعا .

وبالمثل ، لو اتيحت لنا الفرصة للتصويت المنفصل على التعديلات الخاصة بمشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/39/L.25 لكان رأينا مختلفا . ونأسف لان هذه الفرصة لم تتح لنا .

ونعتزم ان نؤيد جميع مشاريع القرارات في اطار هذا البند عندما يطرح كل منها للتصويت في مجموعة ، على النحو الوارد في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) ، المؤرخة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

الانسة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تأسف بلجيكا ، وهي عضو في مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، لانه بالرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلت خلال السنة الماضية لم يتحقق اى تقدم ملموس في تحقيق استقلال ناميبيا . وازاء هذه الحالة لا يسع المجتمع الدولي الا ان يعمل على ان يكون الضغط الذى يمارسه على حكومة جنوب افريقيا حتى تمتنع عن تعويق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أكثر فعالية .

وفي هذا الصدد ، انضم بلدى في العام الماضي الى توافق الاراء الذى بموجبه اعتمدت البلدان الاعضاء في مجلس الامم المتحدة لناميبيا التقرير السنوى لهذا الجهاز. ومع ذلك ، أشار وفد بلادى في تلك المناسبة انه ما زالت لديه تحفظات بشأن بعض مشاريع القرارات الواردة في التقرير وانه سيشرح تلك التحفظات عند التصويت في الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالتعقيبات التي ذكرها الان ممثل ايرلندا في هذا الصدد نيابة عن الاتحاد الاوروبي يعتقد وفد بلادى انه من المفيد ان يذكر ببعض المبادئ التـــي تنتهجها بلجيكا في علاقاتها الدولية والتي تشعر انه ينبغي الا تتخلى عنها حتى فـــي الحالة الراهنة .

سيؤيد وفد بلادى مشروع القرار جيم بشان برنامج عمل مجلس الامم المتحـــدة لناميبيا مع التذكير هنا بتحفظاتنا القوية التي عللنا بها امتناعنا على التصويت على الاثار المالية في اللجنة الخامسة بالامس .

سيؤيد بلدى ايضا مشروع القرار هاء بشأن صندوق الامم المتحدة لناميبيـــا وسيمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات الف وباء ودال المتعلقة على التوالي بالحالة في ناميبيا ، وبتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وبنشر المعلومات . واسبـــاب الامتناع عن التصويت على هذه المشاريع الثلاثة هي نفس الاسباب التي شرحناها في العام الماضي . فالعبارات التي سببت لنا صعوبات في الماضي بقيت هذا العام وتعززت في بعض الحالات . ففي مشروع القرار الف، على سبيل المثال ، لا يمكن لوفد بلادى ان يوافق على الفقرات التي تؤيد الكفاح المسلح او قطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا او تلك التي تهاجم بانتظام العمل الذى تقوم به بعض البلدان . ولا يمكن ان يعترف بلدى بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية باعتبارها الممثل الوحيد الحقيقـــي للشعب الناميبي .

لم يحظ حزب في بلجيكا يمثل هذا الاعتراف أو يدعيه . فهذا يكون منافيا لمبدأى الحرية والتعددية اللذين يعدان أساس نظامنا الوطني الديمقراطي . ولذلك لا يمكننا أن نضفي على سوابو - ويأمل وفد بلادى انها سوف تتفهم هذا - اسما لا يكون لأحد أن يضفيه عليها سوى الشعب الناميبي وحده عن طريق انتخابات حرة .

ويرى وفد بلادى أيضا أن الجهود الدبلوماسية التي بذلت في الجنوب الافريقي خلال الاثني عشر شهرا الماضية ، رغم أن النتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن محدودة جدا ، جهود تستحق تفسيرا أكثر دقة من ذلك التفسير الوارد في مشروع القرار .

بالنسبة لمشروع القرار باء ، لا يمكن لوفد بلادى أن يقبل التهجم الذى لا مبرر له على الولايات المتحدة ، والنقد الموجه الى بلدان غربية أخرى أعضاء في مجلس الأمن . فيما يتعلق بمشروع القرار دال ، بشأن نشر المعلومات ، يرى وفد بلادى ان حجم برنامج المعلومات والتعبئة هذا كبير للغاية . وفضلا عن ذلك ، يحتوى هذا البرنامج على آراء مختلفة لا تتفق مع وجهات نظر حكومة بلادى . واذ أقول هذا ، أود أن أذكر أن بلادى تتفهم نفاد الصبر ،بل والسخط المتزايدين من جانب الشعب الناميبي والبلدان المعنية بصورة مباشرة بعواقب احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا . ولا يغيب عن بالنا ان هذه المسألة بما لها من نتائج مأساوية انما تنجم عن تحدى بريتوريا للمجتمع الدولي . وسوف نواصل العمل على حصول ناميبيا على الاستقلال بأسرع وقت ممكن .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تكلم وفد بلادى في المناقشة العامة بشأن هذا البند يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعربنا عن عدد من التحفظات بشأن مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم .

وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد انه مما أثار قلقنا لزمن طويل ان استراليا اضطرت بسبب الصياغات غير المقبولة لنا ، أن تنأى بنفسها في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وفي الجمعية العامة لعدد من السنين عن قرارات وبرامج توافق عليها الحكومة الاسترالية كل الموافقة .

وخلال المناقشة العامة ، التي اشترك فيها حوالي مائة وفد ، كانت هناك رسالة واضحة واجماعية : انه ينبغي أن يتحقق استقلال ناميبيا في أقرب وقت ممكن ، وذلك وفقا لخطة الأمم المتحدة ، وانه ينبغي انهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع للاقليم .

ومع هذا اذ ننتقل الى مشاريع القرارات المعروضة أمامنا ، نجد صياغات وضعت بشكل متعمد بحيث تشتت الهدف المشترك للمجتمع الدولي بدلا من تعبئته .

ان الحكومة الاسترالية تشعر بقلق عميق ازاء الحالة المترتبة في ناميبيا على احتلال جنوب افريقيا للاقليم . اننا نؤيد تماما تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونؤيد البرامج الخاصة بنشر المعلومات وتعبئة الرأى العام العالمي لنصرة ناميبيا . ومع ذلك لم نتمكن في الماضي من قبول قرارات مماثلة لمشاريع القرارات ألف وباء ودال ، التي تتناول هذه الموضوعات بشكل محدد ، وذلك بسبب بعض الصياغات الواردة فيها .

وكما قلت من قبل ، سعى وفد بلادى ولا يزال يسعى الى جعل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والجمعية العامة يعتمدان قرارات تكون أوسع قبولا . لقد أيدنا التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 و L.24 و L.25 التي اقترحها ممثل الولايات المتحدة ، وذلك لأننا لا نوافق على افراد بعض الدول الأعضاء بشكل انتقائي في قرارات الجمعية العامة . ونحن نأسف لأن هذه التعديلات لم يؤخذ بها . ولو أخذ بهذه التعديلات بأكملها ، لاستطاع وفد بلادى أن يصوت لصالح مشاريع القرارات باء وجيم ودال وهاء ويمتنع عن التصويت على مشروع القرار ألف . وذلك كان سيشكل تغيرا ملحوظا في النمط الذى سارت عليه استراليا في التصويت ، بالمقارنة بالأعوام السابقة . وكنا سنفعل ذلك بغض النظر عن حقيقة ان مشروعي القرارين ألف وباء يتضمنان عناصر لا نؤيدها اطلاقا ، وذلك القول يصدق خاصة على مشروع القرار ألف . ولما كانت هذه التعديلات لم يؤخذ بها ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات ألف وباء ودال وسوف نؤيد مشروعي القرارين جيم وهاء .

تتضمن مشاريع القرارات المعروضة أمامنا عددا من الصعوبات التي أعربنا عنها من قبل في هذه الجمعية . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن لوفد بلادي أن يقبل الاشارات الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) باعتبارها الممثل الأصيل الوحيد للشعب الناميبي ، وذلك على الرغم من أننا نعترف بأن لسوابو دورا أساسيا تؤديه في تنظيمات التسوية .

كما أنه لا يمكننا أن نقبل اقرار الكفاح المسلح باعتباره وسيلة لتحقيق استقلال ناميبيا ، وذلك لأن هذا يتعارض مع ميثاق هذه المنظمة . ونحن مع ذلك ، اذ نقول هذا ، نتفهم الاحباطات التي أدت بالعديد من البلدان والشعوب الى الاحتجاج بأنه اذا كانت الوسائل السلمية لا تؤدي الى النتائج الضرورية ، فان اللجوء الى القوة سيحدث حتما في نهاية الأمر باعتبارها الملجأ الأخير لانهاء التمييز العنصري المؤسسي في الجنوب الافريقي .

اننا نشعر بعدم الارتياح كذلك ازاء الادعاءات المغالى فيها بشأن تعاون "بلدان غربية" مع جنوب افريقيا . وأنا لا أنوي هنا الخوض في تفاصيل مشاغلنا ازاء هذه الادعاءات التي تطرح في كل مناسبة ؛ وحسبي أن أسجل ببساطة أن هذه الانتقادات تعسفية وانتقائية . هناك صعوبة أخرى نواجهها أيضا تتمثل في أننا لا نوافق على لزوم استبعاد جنوب افريقيا من المنظمات الدولية . اذ أن جنوب افريقيا تواجه عن طريق عضويتها في هذه المنظمات بقوة المعارضة الدولية ازاء سياساتها غير المقبولة فيما يتعلق بالفصل العنصري وبناميبيا .

السيد اولسريتش (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الخمسة — ايسلندا والسويد وفنلندا والنرويج ولدى الدانمرك — لتعليل تصويتاتها على مشاريع القرارات الخاصة بمسألة ناميبيا .

لا تزال بلدان الشمال على اقتناع كامل بأنه يجب السماح لشعب ناميبيا بتقرير مستقبله عن طريق انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن ،

وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتشعر هذه البلدان بقلق عميق ازاء استمرار جنوب افريقيا في فرض شروط غريبة لتعاونها على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وتؤكد بلدان الشمال من جديد رأيها القائل بأن خطة التسوية هي وحدها التي تتيح اطارا مقبولا عالميا لاستقلال ناميبيا .

وتأسف بلدان الشمال اسفا عميقا لأنها لم تتمكن هذا العام أيضا من تأييد جميع مشاريع القرارات . ومما يزيدنا أسفا لذلك كوننا نؤيد تأييدا قويا الهدف العام ، ألا وهو الحرية والاستقلال لناميبيا .

تتضمن مشاريع القرارات المعروضة علينا عددا متزايدا من العناصر التي تسبب صعوبات بالنسبة لنا من حيث المبدأ . وسوف نحدد الآن هذه الصعوبات بشكل عام .

أولا كما ذكرنا في عدد من المناسبات ، لا يمكن لبلدان الشمال أن تقبل اقرار الأمم المتحدة لاستخدام الكفاح المسلح . ان أحد المبادئ الأساسية لمنظمتنا هو تعزيز الحلول السلمية للمشاكل الدولية ، ولهذا السبب نفسه لا يمكننا أن نؤيد النداءات الموجهة بتقديم المساعدة العسكرية .

ثانيا ــ بناء على تمسك بلدان الشمال الشديد بأحكام الميثاق ، علينا أن نبدي تحفظنا بشكل عام فيما يتعلق بالصياغات التي لا تأخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن وحده هو الذي يمكنه اصدار القرارات الملزمة للدول الأعضاء .

ثالثا ــ تشجب بلدان الشمال الإفراد غير الضروري والانتقائي لبلدان معينة ولمجموعات من البلدان . ونرى ان هذا الاجراء الذي أصبح مألوفا بشكل متزايد ، يزيد من صعوبة الحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن مسألة ناميبيا .

رابعا ، يجب ان يسمح لكل الاحزاب السياسية التي تتمتع بتأييد شعبي في ناميبيا بالمشاركة في العملية السياسية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة . وتعتبر المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من بين هذه الاحزاب، ويجب أن تكون طرفا في أى حل خاص بناميبيا ، ومع ذلك ، لدينا تحفظات فيما يتعلق بالصياغات التي تنطوى على حكم مسبق على نتيجة الانتخابات الحرة .

خامسا ، اننا نشعر ايضا بالقلق في هذه السنة ازاء النفقات الاضافية الكبيرة التي تتعلق بالاجتماعات الكبيرة المقترحة خارج المقر . وتؤيد بلدان الشمال المبدأ العام الوارد في قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ والذى يقضي بأن تجتمع أجهزة الامم المتحدة في مقارها الرئيسية .

وتأمل بلدان الشمال ان تتغير التوصيات المقبلة لمجلس ناميبيا وفقا لذلك ، مما يمكننا من الاعراب بتصويتات ايجابية دائما عن تأييدنا المستمر والطويل للشعب الناميبي .

السيد فيرندل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد ان موقف جمهورية المانيا الاتحادية بشأن مسألة ناميبيا معروف تماما . ولم يطرأ أى تعديل على ذلك الموقف . وكما ذكر وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية مرارا ، وأخيرا في ٦ حزيران/يونيه أمام البرلمان الالماني ، ما يزال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد لاستقلال ناميبيا المعترف به دوليا .

ونظرا لان جمهورية المانيا الاتحادية عضو في فريق الاتصال ، فانها سوف تمتنع عن التصويت على غرار ما فعلت في السنوات السابقة ، عن كل مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا . وكما أوضح فريق الاتصال بصورة جماعية في مناسبات مشابهة في السنوات الاخيرة ، فان الاسباب التي تدفعنا الى الامتناع عن التصويت اسباب اجرائية . ذلك ان جمهورية المانيا الاتحادية بوصفها عضوا في فريق الاتصال ، قد تشترك في مفاوضات بشأن تنفيذ خطة التسوية الغربية التي اعتمدها مجلس الامن في عام ١٩٧٨ . وحتى لا نحكم مسبقا على نتيجة هذه المفاوضات باية طريقة ، يجب ان تمتنع جمهورية

المانيا الاتحادية عن اتخاذ موقف ايجابي او سلبي ازاء مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة . ولهذا السبب، أساسا ، ثم بناء على تحفظات معينة فيما يتعلق ببعض الاثار المالية الواردة في مشاريع القرارات المذكورة ، سوف يمتنع وفدى عن التصويت .

السيد فان دير ستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد أدانت هولندا مرارا وتكرارا جنوب افريقيا لاستمرارها في احتلالها غير المشروع لناميبيا تحديا لرأى المجتمع الدولي الاجماعي . وقد انضمت حكومتي دائما الى الاعضاء الاخرين في هذه المنظمة في مناشدة جنوب افريقيا تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٥ (١٩٧٨) . ان حل المشكلة الناميبية يقتضي حمل جنوب افريقيا على ان تتعاون دون مزيد من التأخير او الشروط المسبقة في تنفيذ خطة التسوية التي تمت الموافقة عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى ينص، بين امور اخرى ، على اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الامم المتحدة وقيام دولة ناميبيا المستقلة ذات السيادة .

وسوف تواصل هولندا تشجيع كل الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف والتغلب على العقبات التي تقف في طريق حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في الاستقلال . وحيث ان ناميبيا كانت دائما مسؤولية خاصة للامم المتحدة ، من واجبنا كأعضاء في هذه المنظمة العالمية ان نجتذب اكبر قدر ممكن من التأييد لهذه الجهود . ومع ذلك ، للاسف الشديد نواجه مرة اخرى بمشاريع قرارات تتضمن عناصر متعددة يمكن ان تخلق الفرقة والانقسام بدلا من ان تضع الاسس اللازمة لقيام هذه المنظمة بعمل متضافر توخيا لهدفنا المشترك .

لهذا ، ليس لدى وفدى من خيار الا ان يمتنع عن التصويت على بعض مشاريع القرارات المقدمة لنا .

ان الامم المتحدة بوصفها منظمة يلتزم اعضاؤها بموجب ميثاقها بالسعي من اجل ايجاد حلول بالوسائل السلمية ، لا يمكنها ان تقوم بضمير خالص بالتشجيع على استخدام

العنف . ولهذا السبب، تعلن هولندا عدم مشاركتها في تأييد عبارات تنطوي على قبول صريح او ضمني لاستخدام العنف لتأييد النضال المسلح . وفضلا عن ذلك ،لا يمكن ان توافق هولندا على النداءات التي تطالب بالعزل الكامل لجنوب افريقيا ، لان فرض مثل هذه التدابير يتعارض مع هدف السعي الى تحقيق اتفاق دولي بشأن استقلال ناميبيا .

وفي رأينا ، ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قوة سياسية اساسية في ناميبيا ، وقد شاركت منذ البداية في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن حكومتي تشعر بان تحديد سوابو بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي أمر من شأنه ان ينطوي على حكم مسبق على نتيجة الانتخابات الحرة والديمقراطية التي ينص عليها قرارا مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما لا يمكن لحكومة هولندا ان تشارك في اية محاولات لاضفاء الطابع السياسي على الوكالات المتخصصة أو للمساس باستقلالها الذاتي . كما اننا نولي اهمية كبرى لمبدأ العالمية واحترام توزيع اختصاصات اجهزة الامم المتحدة كما ورد في الميثاق .

وفي رأينا ، ان اعظم الجوانب التي تستحق الشجب في مشاريع القرارات المطروحة علينا هي الاتهامات التعسفية التي لا مبرر لها التي توجه الى دول اعضاء بصورة فردية أو الى مجموعات من البلدان . وترفض حكومتي بشدة هذه الممارسة القائمة على التنديد بالبعض بصورة انتقائية باعتبارها ممارسة غير لائقة بهذه المنظمة . ان التشهير بمجموعة معينة من الدول الاعضاء لا يمكن الا ان يخدم مصالح اولئك الذين يأتي اهتمامهم بتعزيز دور الامم المتحدة في معالجة هذه القضية الصعبة معالجة فعالة في المحل الثاني من الاعتبار بعد اهتمامهم باستغلالها لتحقيق مآربهم الخاصة الضيقة .

في ضوء هذه الخلفية، صوت وفدي مؤيدا لكل التعديلات التي قدمتها الولايات المتحدة . وفي هذا السياق نحث مجلس ناميبيا ان يقاوم من الآن فصاعدا ادخال هذه العناصر في مشاريع القرارات، وان يعزز بالتالي قدرة هذه الهيئة على الاسهام في الجهود الدولية لتحقيق استقلال ناميبيا .

ونظرا للاعتبارات التي ذكرت الان ، سوف تمتنع هولندا عن التصويت على مشروع القرار 'ألف' ومشروع القرار 'دال' بشأن نشر المعلومات . كما اننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار باء المتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان الممارسة المبكرة للشعب الناميبي لحقه المعترف به دوليا في تقرير المصير والاستقلال لا يجب ان تعوق بسبب الحالة في بلد مجاور. وفي الوقت ذاته ، تؤيد حكومة هولندا جهود كل الاطراف المعنية للتوصل الى تفاهم مشترك حول القضايا المتعلقة باستقرار المنطقة بشكل عام بمجرد ان يبدأ تنفيذ خطة استقلال ناميبيا . ان الوقف الفورى لعدوان جنوب افريقيا على سلامة اراضي انغولا وسيادتها وانسحاب القوات الاجنبية من ذلك البلد ، سوف يسهمان بالتأكيد في خلق جو من الثقة يؤدى الى تحقيق هذا الهدف. ولكنني اود ان أؤكد ان هولندا ترى ان استقلال ناميبيا لا يزال المسؤولية الاساسية والأولى للامم المتحدة ، التي ينبغي بالضرورة ان تحظى بالاولوية على الاعتبارات الاخرى .

وسوف تصوت هولندا لصالح مشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل مجلس ناميبيا . ولا يمكن ان يستخلص من تصويتنا الايجابي ، مع ذلك ، ان هولندا توافق على كل جوانب برنامج العمل هذا . وبصفة خاصة ، اننا نشعر بقوة بأن طلب مجلس ناميبيا في الفقرة ١٩ من المنطوق عقد سلسلة من الجلسات العامة خلال عام ١٩٨٥ بعيدا عن المقر ، سوف يتطلب نفقات اضافية كبيرة مقابل فوائد محدودة للغاية وغير مضمونة . وفي الوقت الذى يضطر فيه العديد من الدول الاعضاء والامم المتحدة نفسها بصورة متزايدة الى مراعاة بعض القيود المالية الذاتية ، لا يمكن ان يكون خارجا عن مقدور المجلس ان يجد من المشاريع ما هو اقل اسرافا واكثر نفعا لشعب ناميبيا لينفق عليه ما يمكن ان يوفر من الاموال نتيجة عقد الاجتماعات في المقار .

اخيرا ، لا تشاطر هولندا الرأى القائل بان مجلس ناميبيا يجب ان يتمتع بنفس الحقوق والامتيازات المخصصة للدول في المنظمات الدولية .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدى أن يوضح أن امتناعه عن التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا المعروضة على الجمعية العامة مسألة اجرائية بحتة ولا يعني قبول محتويات هذه المشاريع أو رفضها . لكننا نأسف ، مع ذلك ، لأن التعديلات التي اقترحت منذ بضع لحظات لم تعتمدها هذه الهيئة .

امتنعت كندا هذا العام أيضا عن التصويت على القرارات المضمونية المتعلقة بناميبيا لاننا أحد أعضاء فريق الاتصال الذى اشترك في الماضى وقد يشترك في المستقبل في المفاوضات المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن ثم لا نود أن نحكم مسبقا على نتائج أية مفاوضات عن طريق تصويتنا على مشاريع القرارات هذه . وموقف كندا موضح في بيان وزير خارجيتنا أمام هذه الجمعية في ٢٦ أيلول/سبتمبر الماضى :

" كما يشير سخطنا أن شعب ناميبيا مازال محروما من استقلاله بعد قرن من الحكم الاستعمارى . ويتعين على جنوب افريقيا أن تحدد موعدا لمنح ناميبيا استقلالها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)" . (A/39/PV.7 ، ص ٣٣)

اننا نشارك الوفود الاخرى في التطلع الى اليوم الذى ستتحرر فيه ناميبيا وتنضم الى عضوية منظمتنا .

السيد بارسا (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان مناقشة مسألة ناميبيا ، وكذلك المناقشة التي كرست لمسألة الفصل العنصرى قد أوضحتا الى أى مدى تواصل جنوب افريقيا تحدى المجتمع الدولي باحتلالها غير المشروع لناميبيا وسياساتها الأساسية للفصل العنصرى : ومن غير المشكوك فيه أن جميع الوفود الحاضرة هنا ، حتى تلك الوفود التي لم تشارك في المناقشة ، قد شجبت جنوب افريقيا وادانتها بكل شدة لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ، وأعلنت أن سياسة الفصل العنصرى البغيضة التي تنتهجها سياسة تستأهل الشجب .

وما فتئ بلدى تشاد يتابع بهذه الروح دوما العمل من أجل استقلال شعب ناميبيا وتولي ممثله منظمة " سوابو " السلطة . وما فتئت السياسة الخارجية لتشاد

تتوخى هذه الروح دائما حيث أننا نعمل دائما ، وبقدر الامكان ، لصالح الشعب الناميبي الشقيق ، في ظل القيادة الحكيمة والمسؤولة لممثله الحقيقي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " ، من أجل تحقيق حريته واستقلاله وفقا لخطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو القرار الذي قبلته الأطراف المعنية كلها . وفي حين كانت الأمم المتحدة ، عن طريق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، على وشك تنفيذ هذه الخطة أثارت جنوب افريقيا مشاكل تتعارض تماما مع روح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) عملا على اعاقة استقلال الاقليم دون مبرر .

وكما قلنا في العام الماضي ، نود أن نكرر أنه لا ينبغي أن تكون هناك أية صلة بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الأجنبية في أنغولا لأن هذه المسألة تتعلق بدولتين من الدول المستقلة ذات السيادة هما أنغولا وكوبا . فليس صحيحا بحال القول بأن القوات الكوبية تشكل أي تهديد لجنوب افريقيا . فالعكس هو الصحيح ، اذ أن جنوب افريقيا هي التي تشكل تهديدا لجيرانها وبخاصة لانغولا التي مازالت جنوب افريقيا تحتل جزءا كبيرا من أراضيها .

لذلك نحث أصدقاء جنوب افريقيا على ممارسة الضغوط الضرورية على ذلك البلد لحملة على تنفيذ مقررات وقرارات الجمعية العامة بتحرير ناميبيا دون شرط ، والتخلي تماما عن سياسة الفصل العنصري البغيضة .

وبالطبع قد يرد على ذلك - بشيء من الحق - بأن اتخاذ هذا الموقف ، بدلا من أن يؤدي بحكومة جنوب افريقيا الى الانصياع الى هذه النداءات ، سوف يدفعها الى المزيد من الاصرار على سياسة الفصل العنصري والاستمرار في احتلالها لناميبيا . ان وفدي ليس مقتنعا بهذا الرأي على الاطلاق ، ويرى أنه فيما يتعلق بتقرير مصير الشعب الناميبي فان عملية التفاوض الجارية بالرغم من بطئها وصعوبتها ، سوف تؤدي حتما في نهاية المطاف الى استقلال ناميبيا الذي نتمناه من كل قلوبنا .

لذلك فان وفدى مقتنع اقتناعا صادقا بأنه من الحكمة ألا نثني تلك الدول ، مثل الولايات المتحدة التي تحاول ، عن طريق التقرب من جنوب افريقيا ، بذل كل ما في وسعها لحث جنوب افريقيا على منح الاستقلال لناميبيا .

وندرك جميعا بالطبع أن الضغوط التي تمارس على جنوب افريقيا لم يثبت انها حاسمة بالقدر الذى كان يأمل فيه المجتمع الدولي . ونأسف لهذا الوضع . لكننا نرى أن ادانة بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة بالاسم ليس من شأنها تيسير حل المشكلة الناميبية .

ومع ذلك آمل ألا يساء فهمنا . فلا ينبغي تفسير موقفنا بأننا نشجع أى نوع من التعاون مع جنوب افريقيا . ان هذا أبعد ما يكون عما نفكر فيه . ان فكرة وفدنا هي أن الادانات الانتقائية ، أيا كانت الدول التي تستهدفها الادانة ، كثيرا ما تؤدى الى نتائج تتعارض مع النتائج التي تبتغيها .

لذلك فان وفدى ، وفقا لسياساته المعتادة ، صوت لصالح التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 و L.24 و L.25 . ونحن اذ فعلنا ذلك ، نؤمن أن تجنب الادانة الانتقائية لا يعني ابتعادنا بحال من الأحوال عن جوهر مشاريع القرارات الخاصة بناميبيا .

لذلك سيصوت وفدى مؤيدا لمشاريع القرارات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالرغم من تحفظاته الصريحة بشأن الفقرات التي تدين بشكل انتقائي دولا أعضاء في المنظمة .

السيدة ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالرغم من أن وفدى سيصوت مؤيدا جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) فاننا نود أن نسجل في المحضر تحفظنا على أى فقرة من فقرات هذه المشاريع تسعى الى الزامنا بفرض عقوبات على جنوب افريقيا . ان بوتسوانا ليست في موقف يسمح لها بالاشتراك في مثل هذه العقوبات للأسباب المعروفة جيدا لهذه الجمعية والتي ذكرت كثيرا في الماضي .

السيد فيزيرا بريا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

ان بلدى ، جمهورية افريقيا الوسطى ما فتئ يؤكد على الدوام وبحزم أن ناميبيا ينبغي أن تصبح مستقلة دون أية شروط مسبقة . ولا يمكن أن يكون هناك حل وسط فيما يتعلق بحق الشعب الناميبي في تقرير المصير بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

لذلك ينبغي أن توضع نهاية لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا حتى تتمكن من الحصول على استقلالها وحريتها دون ربط ذلك بتواجد القوات الأجنبية في انغولا أو بأى وضع آخر قائم في جنوب افريقيا أو بأية ذريعة تستخدم لزعزعة استقرار الاقليم . لذلك فان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ينبغي أن ينفذ بكامله .

ان موقف بلدى بشأن هذه المسألة لا يمكن أن يكون محل شك ولا يمكن الاعتراض على ارادة المجتمع الدولي . والواقع أنه ، فيما يتعلق بناميبيا ، تصبح المسؤولية الجماعية قائمة دائما عند تطبيق القرارات المتخذة . ولا يمكن القبول بموقف جنوب افريقيا . بل ينبغي التوصل الى تسوية تفاوضية ، لا فيما يتعلق باستقلال ناميبيا فحسب ، بل وفيما يتعلق بالأمور التي تضمن السلم في افريقيا الجنوبية . والدور الذى تلعبه الولايات المتحدة لا يستبعد هذه المسؤولية الجماعية فهذه المسؤولية نفسها تتعرض للاختبار في المفاوضات الصعبة الحساسة الجارية الآن التي ينبغي تشجيعها والاعتراف بجدارتها .

ومع ان وفدى صوّت مؤيدا مشاريع القرارات في مجموعها ، فانه لا يسعه تأييد بعض الأحكام ، لاسيما التي تدين على نحو انتقائي هذه الدولة أو تلك كالولايات المتحدة ، التي تسعى حاليا الى التوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظام جنوب افريقيا النظام الوحيد الذى يطبق جهازا مؤسسيا للعنصرية ، أى الفصل العنصرى . وجميع أعضاء الجمعية يعرفون جيدا كثيرا عن السياسات العنصرية والجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا بحق الانسانية . وقد قرأنا وسمعنا جميعا عن صيحات ثلاثة ملايين ونصف عامل أسود طردوا من ديارهم ؛ وعن اضرابات ... ٨٠٠ طالب وملايين العمال ؛ وعن أمثلة كثيرة اخرى لصيحات الغضب العامة والشعبية ضد العنصرية وسياسات الفصل العنصرى التي يتبعها نظام جنوب افريقيا .

ومن ناحية اخرى ، فان التورط الامريكي في جنوب افريقيا - دون تناسي تورط النظام الصهيوني في الشرق الأوسط - معروف جيدا لا للجمعية العامة وحدها بل ولابناء الشعب الامريكي وأعضاء مجلس الشيوخ الامريكي الذين احتلوا سفارة ذلك البلد والعديد من قنصلياته في واشنطن العاصمة ، والولايات الامريكية الاخرى ، معبرين عن معارضتهم لسياسات الولايات المتحدة فيما يتعلق بجنوب افريقيا وكذلك سياسات نظام جنوب افريقيا .

ورغم ذلك كله ، لا تزال الشركات متعددة الجنسية التي تمتلكها الولايات المتحدة نشطة للغاية ويبدو انها ايضا منتجة ومربحة في جنوب افريقيا . وليس في ذلك أى سر . فحتى وسائط الاعلام الامريكية - القناة ١٣ - نشرت معلومات عن المستوى العالي بصورة استثنائية للأرباح وتكديس الثروات للشركات أمريكية - الملكية في جنوب افريقيا . فقد حققت تلك الشركات ، بفضل وفرة اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام التي تعود اساسا لاولئك المساكين ، ارباحا تبلغ نسبتها ١٥٠٠ في المائة في العام الماضي . ويفسر هذا ببساطة سبب فقر سكان جنوب افريقيا الاصليين وكذلك سبب اهتمام حكومة

الولايات المتحدة الشديد بالتعامل مع جنوب افريقيا . والثروة اللاشرعية هذه بحد ذاتها تشكل العمود الفقرى لسياسة الارتباط البناء الامريكية التي تستهدف خدمة دورها الاستغلالي واللاانساني والمدمر في جنوب افريقيا ، ومن ثم سأطلق عليها " الارتباط التخريبي " .

ولهذا الارتباط الشيطاني الشرير مجموعة واسعة من الأنشطة والأهداف تتجسد في عبارة نقل عن رئيس الولايات المتحدة استخدامها ، وهي : " القيمة الاستراتيجية لجنوب افريقيا " . وأحد العناصر الكثيرة الخطيرة المعادية للانسان لهذا الارتباط التخريبي يتمثل في تعاون الولايات المتحدة مع نظام جنوب افريقيا في ميدان التكنولوجيا العسكرية والنووية . وقد كتبت صحيفة " وول ستريت جورنال" بعددها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ما يلي :

" ان جنوب افريقيا ، وهي أحد البلدان الستة التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار النووى ، تمتلك ما يلزم من التكنولوجيا والمعدات واليورانيوم الخام والعلماء ما يتيح لها صنع قنبلة نووية بدائية على الأقل " .

واستطردت الصحيفة قائلة :

" والواقع ان البلدان الغربية لا تملك قدرة التأثير على جنوب افريقيا . وكل ما تفتقر اليه جنوب افريقيا لحل عقدتها النووية زودتها به أو باعته لها الولايات المتحدة وغيرها " .

ثم يواصل المقال :

" وفي ١٩٥٧ ، وبموجب برنامج ' الذرة من أجل السلام ' وقعت الولايات المتحدة اتفاق تعاون لمدة ٥٠ سنة مع جنوب افريقيا . وفي ١٩٦١ بنت جنوب افريقيا مفاعلها النووى الأول بتكنولوجيا الولايات المتحدة . وقد وافقت الولايات المتحدة على تزويد ذلك المفاعل باليورانيوم المغني وبوقود اليورانيوم " .

هذه أمثلة أخرى تشهد على دور حكومة الولايات المتحدة في جنوب افريقيا . وهذا الوصل التخريبي الشرير هو المسؤول المباشر عن ارتكاب جرائم الفصل العنصرى

في جنوب افريقيا وعن ادامة واطالة نظام الفصل العنصرى في ذلك الجزء من العالم . ولولا الدور الشرير لهذا التعاون بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا لمات نظام جنوب افريقيا منذ زمن بعيد وتخلص اخواننا المسحوقون ، وفي الحقيقة سكان افريقيا كلهم ، من ذلك النظام .

ان مؤتمر أساقفة جنوب افريقيا الكاثوليك ، كما تعرفون ، أدان سياسات نظام جنوب افريقيا في ذلك الجزء من العالم .

" ولقد تصرفت شرطة جنوب افريقيا كما لو كانت جيش احتلال يسيطر على أرض العدو اثناء مقاومتها للاضطرابات السوداء الاخيرة في المدن " .

هذا ما ورد في تقرير عن مؤتمر أساقفة جنوب افريقيا الكاثوليك .

ان ادارة الولايات المتحدة والنظام الصهيوني في الشرق الأوسط معروفان تاريخيا بكونهما من أعتى مساندى جنوب افريقيا ، وان تعاونهما المشترك مع ذلك النظام يستحق من المجتمع الدولي بأسره الادانة الصريحة . لهذا السبب صوّت وفدى ، معتبرا ذلك واجبا دينيا ، فضلا عن انه موقف حكومتي وشعبي ، ضد التعديلات الواردة في الوثائق A/39/L.23 و L.24 و L.25 .

وينبغي لي أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على هذه الهزيمة النكراء الخاطفة التي نزلت بأعداء شعب افريقيا في ظل قيادتكم. كما ينبغي لي أيضا أن أهنئ وأشكر بكل اخلاص صديقي العزيز السفير سنكلير على تحركه الذكي في الوقت المناسب تماما بطلب الموافقة على أساس أغلبية ثلثي الاعضاء. لقد برهنت أحداث اليوم أنه على الرغم من كل ارهاب الولايات المتحدة ، يستطيع أي شعب مقهور أن ينتصر ، بل سينتصر المقهورون دائما .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت وفد بلادي لصالح كل مشاريع القرارات المطروحة بشأن مسألة ناميبيا . وموقف بيرو بشأن هذه المسألة معروف تماما . اننا نؤيد بقوة ممارسة شعب ناميبيا لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذا الصدد ، ندعو الى التنفيذ الفوري لخطة الامم المتحدة لناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الا اننا لا يمكن أن نوافق على ذكر بلدان معينة بالاسم في مشاريع القرارات المعروضة أمامنا . فهذا الاستفراد تمييزي كممارسة ، وبالنظر الى واقع الحالة الدولية أيضا وحقيقة الدولة التي تحتل اقليم ناميبيا بطريقة غير مشروعة .

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أرسلت حكومة فانواتو تعليماتها الى وفدنا بتأييد توصيات مجلس ناميبيا الواردة في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) . واذ تؤيد حكومة بلادي مشاريع القرارات الواردة في تلك الوثيقة ، تعرب عن أسفها ازاء العجز عن وضع صياغة تحظى بتوافق الآراء .

ونحن نؤمن أنه لن يتحقق الاستقلال لناميبيا الا عن طريق التعاون المنسق وحسن النوايا ، ومن خلال الجهود التي يبذلها شعب ناميبيا ذاته ، وبالمؤازرة العريضة من جانب المجتمع الدولي أن تقديم الجهود الملموسة التي ترمي الى مؤازرة شعب ناميبيا ، هو بطبيعة الحال أمر ضروري . ولن تؤدي الوعود التي لم يتم الوفاء بها ، ولا الشعارات الطنانة ، ولا الخطابيات القوية الى التوصل الى أي شيء. ولو كنا المسؤولين عن وضع مشاريع القرارات هذه ، لاستخدمنا صياغة مختلفة . وبرغم ذلك ، سنقوم ، بسبب فحواها الجدية ، بتأييد مشاريع القرارات بالصورة التي أوصى بها مجلس ناميبيا .

وسوف نفعل ذلك لسببين أساسيين . أولا ، لأننا نحترم خبرات وسلطات المجلس المعترف بها ، وثانيا ، لأننا نؤمن ايمانا راسخا بأنه من الضرورى أن نبعث برسالة تأييد قوية لشعب ناميبيا وممثلها ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ولا سيما في هذه اللحظة التاريخية ، بينما نبعث في الوقت ذاته برسالة مماثلة تعرب عن اعتراضنا الشديد الى بريتوريا . اننا لا نصوت ضد أى بلد الا جنوب افريقيا ولا نصوت لأى شعب الا شعب ناميبيا .

ونحن نؤمن أنه ينبغي لنا ، نحن دول العالم ، أن نفي في نهاية المطاف بوعدنا تجاه شعب ناميبيا ، ونقف بحزم ضد جنوب افريقيا بثبات لا رجعة فيه . كما يجب أن نكون مثالا يحتذى في رفض استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، بالأفعال لا بالأقوال ، وهو الذى يمثل تحديا للرأى العام الدولي . وهذه الامور تفوق ، في رأينا ، نواحي القصور في الصياغة ، وذلك الاتجاه الموجود في أجزاء من مشاريع القرارات .

وبينما لا نوافق على تلك الصياغة بأكملها ، الا أننا مضطرون للتصويت ضد التغييرات المقترحة بسبب دعمنا السابق الاشارة اليه لمجلس وشعب ناميبيا . وينبغي ألا يفهم موقفنا أو يفسر الا بأنه يقوم على مشاعر للتعاطف المخلص مع شعب جنوب افريقيا المستعمر .

لقد أعربنا لأصدقائنا وما زلنا نعرب لهم عن اعتراضنا على هذه الصياغة غير الكاملة . وسنواصل تقديم المقترحات التي نراها بناءة . ونأمل أن تجد هذه المقترحات وغيرها سبيلها الى مشاريع القرارات مستقبلا .

ويحدونا وطيد الأمل أنه اذا استمرت هذه الحالة على ما هي عليه في ذلك البلد عند نظرنا في مشاريع قرارات مماثلة في العام القادم ، فالأجدر أن تكون تلك القرارات أكثر دقة وأقل انتقائية وتحظى بتأييد أكبر وأعم . ونحن نعتقد أن الانتقائية عملية غير بناءة وغير صائبة . ومع ذلك ، وللسبب نفسه ، فاننا لا نعتقد أن من المناسب اجراء أى تغيير في صياغة توصيات المجلس هذه المرة . ولا نشك أنه ينبغي اعمال المزيد من التفكير في المستقبل لهذه الكلمات التي أعربنا عنها اليوم جميعا ، سواء الذين يؤيدون منا مشاريع القرارات أو الذين لا يسعهم ذلك .

ولا شك في أن امعان التفكير واعادة التقييم واعادة تقدير الفعل ورد الفعل ، امور تخدم مصلحتنا جميعا . وبهذه الطريقة ، نستطيع تعزيز المعارضة الموجهة ضد جنوب افريقيا هنا في الأمم المتحدة ، وتدعيم صفوف الذين أيدوا توصيات المجلس .

السيد غارسيا مورينو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في بيان أدلينا به مؤخرا بشأن هذه المسألة ؛ أعرب وفد كولومبيا مرة اخرى عن تأييده القاطع لاستقلال ناميبيا وسلامتها الاقليمية ، وجدد تضامنه الراسخ مع شعبها . ان قضية ناميبيا ، كما سبق أن أوضحنا ، هدف رئيسي من أهداف سياستنا الخارجية .

لذلك ، سيصوت وفد بلادي لصالح كل مشاريع القرارات التي قدمت اليوم الى الجمعية العامة . ومع ذلك ، فان لدينا بعض التحفظات فيما يتعلق بصياغة فقرات خصصت فيها بلدان معينة بالادانة . ونحن نرى أنه ينبغي لمشاريع القرارات التي تعرض على الجمعية أن تسعى لتحقيق التوازن المرجو وتتجنب أي صياغة تؤدي الى المواجهة عوضا عن التعاون .

ويتعين على مقدمي هذه المبادرات الهامة التي تهدف الى انهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا ؛ أن يجدوا صياغة تحظى بتأييد الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي .

السيد مايلز (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التحفظات العامة التي يبديها وفد بلادي بشأن بعض مشاريع القرارات الواردة في تقرير مجلس ناميبيا ، قد أعرب عنها ممثل ايرلندا الذي تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي . لقد اشتركت الدول الخمس الأعضاء في فريق الاتصال في وضع خطة الامم المتحدة للتسوية ، ومن المرجح أن تقوم تلك الدول بدورها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولذلك ، اعتدنا أن نتخذ موقفا موضوعيا بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا المطروحة أمام الجمعية العامة . ولهذا السبب ، سيمتنع وفد بلادي مرة اخرى عن التصويت على مشاريع القرارات المذكورة .

السيد مالينغا (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد سوازيلند في صالح جميع مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا المعروضة على الجمعية العامة، وذلك لأنها ترمي أساسا الى تحقيق استقلال ناميبيا الذى طال انتظاره . اننا نرجو أن تتاح الفرصة أمام أشقائنا الافارقة في الجنوب الافريقي لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

ولأسباب معروفة تماما تمليها علينا ظروف الحساسية الجغرافية ، فان وفد بـــلادى يود أن يثبت في المحضر تحفظه على كل الفقرات التي تتضمن عناصر تدعو الى فـــرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا . كما أننا لا نقر استخدام السلاح من كلا الجانبيـــن كوسيلة لحل مشكلة ناميبيا .

السيد توبيا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بـــلادى أن يعرب عن رفضه الادعاء الذى ورد على لسان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فيمـــا يتعلق بانشاء مكتب للاتصال في ويندهوك . ففي محادثات لوساكا التي أشار اليهـــا ممثل الولايات المتحدة ، لم يتسن التوصل الى أى اتفاق مع أى طرف حول انشاء مكتـــب الاتصال المزعوم . وقد وافقت جمهورية أنغولا الشعبية في تلك المحادثات على ألا تدعى الولايات المتحدة الأمريكية للاشتراك في اللجنة المشتركة الا بناء على دعوة من الأطـــراف المعنية ، وذلك في حالة حدوث أى تعطيل لعملية فك الارتباط . لذلك ، فـــان ادعاء ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بوجود اتفاق أو تفاهم من أى نوع مع بلاده لانشاء مكتب اتصال مزعوم هو ادعاء باطل .

لهذا السبب صوت وفد بلادى ضد كل التعديلات المقدمة من وفد الولايـــات المتحدة ، وخاصة التعديل الرابع الوارد في مشروع القرار A/39/L.23 فيما يتعلـــق بالفقرة ٣٨ من منطوق مشروع القرار ألف .

وليس هناك أدنى شك في أن وفد بلادى سيصوت مؤيدا كل مشاريع القـــرارات المطروحة أمامنا .

السيد هابي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلـــل تصويتي على التعديل المقدم من الولايات المتحدة في الوثيقة A/39/L.23 المتعلقـــة بالفقرة ٢ من منطوق ذلك القرار . لقد صوتنا ضد هذه الفقرة ، في حين أظهرت لوحـــة التصويت اننا من الممتنعين عن التصويت . وأود أن أوضح أن موقفنا في الكاميرون كـــان ثابتا دائما فيما يتعلق بناميبيا ، وأود أن أثبت في المحضر أن وفـــدى صـــوّت ضد تعديل السطر الأول من الفقرة ٢١ من منطوق القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في تعليل التصويت قبل التصويت . ومع ذلك ، وقبل أن نشرع في اجراء التصويت ، أود أن أبلغ الجمعية ، اجابة على عدد من الأسئلة التي تلقيناها ، أننا سنشرع فور الانتهاء من بحث البند الحالي بشأن ناميبيا في بحث بقية البنود المدرجة على جدول أعمالنا والتي تشمل شتى التقارير الواردة من اللجنة الأولى .

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الف الى هاء الواردة في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) .

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الاثار التي ترتبها على الميزانية البرنامجية مشاريع القرارات تلك في الوثيقة A/39/813 .

تبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت ، وثبت في مشروع القرار ألف المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونى دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتى ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجى ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية - مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٢٥ عن التصويت

(القرار ٣٩/٥٠/ألف)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية العامة الآن على مشروع القرار باء المعنون " تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونى دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتى ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجى ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتى ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالى ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أورواغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٥ عن التصويت (القرار ٣٩/٥٠ باء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار جيم المعنون : "برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا".

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،

الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيدا وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، باراغواى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٧ عن التصويت (القرار ٣٩/٥٠ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار دال المعنون " نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام الدولي لنصرة ناميبيا " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ،

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطه ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،

فرنسا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواى ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٢٤ عن التصويت (القرار ٣٩/٥٠ دال) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نأتي الآن لمشروع القرار هاء وعنوانه " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالى ، مالطه ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبى ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار هـ ٢ بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٥ عن التصويت

(القرار ٣٩/ ٥٠ هـ ٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتاتهم .

السيد بيثيل ديلي (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيّدت جزر البهاما على الدوام كل مبادرة شعرنا أنها قد تيسّر نوعا ما حصول ناميبيا على استقلالها الذى آن أوانه منذ مدة طويلة . وبالمثل ، فاننا لم نضيع أى وقت ولم نتلاعب بكلماتنا في ادانتنا لتلك الأعمال التي وقفت كحاجز أو عقبات في طريق تحقيق استقلال ناميبيا . وكما لاحظنا في بياننا الذى ألقيناه في المناقشة العامة في بداية هذه الدورة ، فاننا نجد أن من غير المشجّع ، بل حتى من المؤسف ، أن يستمر تضرر المجتمع الدولي من هذه القضية سنة بعد أخرى .

ونظرا لاعتقادنا أن سياسات النظام العنصرى في جنوب افريقيا ازاء ناميبيا تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين ، ونظرا لأننا مقتنعون أنه يتحتم أن يمارس الناميبيون حقهم غير القابل للتصرف كأناس أحرار ، عن طريق السيادة واقامة قانون ديمقراطي في ذلك البلد ، صوّت وفد بلدى من أعماقه لصالح هذه القرارات التي اتخذت للتو . كما أننا أيدنا هذه القرارات لأننا نعتقد أن فحواها العامة تبرز أهمية استقلال ناميبيا وأنه لا ينبغي أن تهدر كرامة الشعب الناميبي بسبب تعنّت وأنانية دولة أخرى ، هي جنوب افريقيا على وجه التحديد .

أما وقد قلت هذا ، فان وفد بلدى مقتنع أن القضايا الخارجة عن هذين العنصرين الأساسيين والحاسمين وهما الاستقلال والحكم الديمقراطي لا تساعد على تعزيز هذه القرارات ولكنها مجرد ذريعة أخرى لاطالة المناقشات وتعقيدها دونما مبرر . وفي جهد لتعزيز النداء من أجل المساواة والحكم السليم ، صوّت وفد بلدى لصالح التعديلات التي أدخلت على الفقرة السابعة عشرة من ديباجة مشروع القرار ألف والفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار دال . وكما نعتقد ، فان ما تشكك فيه أساسا الفقرة السابعة عشرة من الديباجة المشار اليها أعلاه ليس أعمال بلد بمفرده ، ولكن النظام الداخلي لمجلس الأمن ، وهي

قضية لا ينبغي اقحامها في هذا الصدد. أما بالنسبة للفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار دال، فان وفد بلدى يعتقد أن صياغة هذه الفقرة لا تظهر العلاقة بين الهدف المنشود والوسائل التي ستستخدم للتوصل اليه.

أما تصويتنا ضد تعديل الفقرة ٣٨ من منطوق مشروع القرار ألف فقد تقرر انطلاقا من اعتقادنا بأنه ينبغي للحكومات الأجنبية ألا تقيم أى مكتب تمثيل لها في ناميبيا الى أن تحقق ناميبيا استقلالها، وخاصة أن ناميبيا الآن يديرها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، الذى يمثل هذه الهيئة العالمية وبالتالي يمثل الدول الأفراد.

وأخيرا، فاننا نعتقد أن الانتقائية في ذكر الأسماء ضرورية أحيانا، فحذف اسم جنوب افريقيا من هذه النصوص، على سبيل المثال، يجعلها عديمة النفع. ويبدو بصورة عامة أن التكرار والاشارات غير المتسقة تنزع الى الاخلال بتوازن النصوص والاضرار بفعاليتها المحتملة في المستقبل. واننا نكرر رأينا في أن استقلال ناميبيا وقيام حكم ديمقراطي فيها ينبغي أن يكونا الموضوع الأساسي في هذه القضية ولا يمكن تحقيق أى منهما عن طريق اتخاذ قرارات يبدو أنها تعطي وزنا أكبر من اللازم لجوانب أخرى. ويأمل وفدى في أن تؤخذ هذه الأفكار بعين الاعتبار في أية نصوص قد تعتبر ضرورية في المستقبل.

السيد لن (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد النمسا باستمرار حق شعب ناميبيا في تقرير المصير. واننا نعتبر خطة الأمم المتحدة لناميبيا أفضل طريقة لانهاء الاحتلال غير المشروع من جانب جنوب افريقيا ولتيسير الانتقال السلمي الى الاستقلال. واننا نأسف لكون قضايا خارجة عن نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد حالت حتى الآن دون تنفيذ خطة ناميبيا، كما أننا نرى أنه يتحتم على جنوب افريقيا أن تغيّر موقفها المتعنت.

ولجميع هذه الأسباب، فاننا كنا نود تأييد جميع مشاريع القرارات المقدمة في اطار هذا البند. وللأسف، فان بعض هذه النصوص تشتمل على أحكام غير مقبولة لدى النمسا. كما أننا نفهم نفاد صبر الشعب الناميبي وشعوره بخيبة الأمل نظرا الى عملية المفاوضات التي

طالت . واننا لا نزال مقتنعين أنه على ضوء مبادئ وأهداف ميثاق هذه المنظمة ، فان تأييد اللجوء الى الكفاح المسلّح ليس أمرا متروكا للجمعية العامة ، ولا ينبغي لها أن تشجّع الدعم العسكرى لهذا الكفاح .

وعلاوة على ذلك ، فان لدى النمسا تحفظات قوية بشأن محاولات اصدار أحكام مسبقة أو التأثير على استقلال عمل مجلس الأمن ، وهي محاولة تتعارض مع أحكام الميثاق ذات الصلة. ان النمسا تعي تماما ضخامة وأهمية الدور الذى تضطلع به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا ، وكذلك في عملية المفاوضات، وهو دور سيستمر دون شك . بيد أن التأييد النهائي لهذا الدور سيمنحه لها الشعب الناميبي نفسه في انتخابات كاملة وعادلة . ولا يجوز للجمعية العامة أن تصدر حكما مسبقا على التعبير الحر والديمقراطي هذا من جانب شعب ناميبيا عن الارادة السياسية .

ان النمسا لا تعتقد أيضا أن الاستغراد التعسفي لدول معينة وخصها بالشجب عمل ليس له ما يبرره ولا يساعد بأية طريقة على النهوض بالمصالح المشروعة لشعب ناميبيا . ولهذا ، فاننا أيدنا التعديلات المتعلقة بهذه الفقرات .

واننا نشعر بالأسف لأن النمسا كانت مضطرة ، للأسباب التي ذكرت أعلاه ، أن تمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات ألف وباء وجيم . بيد أننا نود أن نكرر أن هذا لن يؤثر بأى شكل من الأشكال على التزام النمسا الراسخ بالانتقال السلمي والمتفاوض عليه بناميبيا الى الاستقلال على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

السيد فيرير (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أوضح وفد بلدى بالتفصيل ، أثناء المناقشة الأخيرة بشأن قضية ناميبيا ، موقف الأرجنتين من هذا البند . ان الأرجنتين تدين بقوة الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، وتؤيد قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات الزامية وفقا للفصل السابع من الميثاق. وانطلاقا من ذلك الموقف الواضح والراسخ ، فاننا صوّتنا مؤيدين جميع مشاريع القرارات التي تم اعتمادها قبل قليل.

ومع ذلك ، فاننا نود أن نكرر تحفظاتنا ، التي أعربنا عنها في اللجنة الرابعة ، بشأن الاشارة الى بلدان معينة في مشاريع القرارات. وعلى هدى تلك التحفظات اتخذنا موقفنا من كل تعديل تم التصويت عليه بعد ظهر هذا اليوم .

السيد برموديز (هند وراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد هند وراس ، كما يفعل كل عام ، لصالح جميع القرارات الخاصة بمسألة ناميبيا وهي الاقليم الذى يقع تحت المسؤولية القانونية والسياسية المباشرة لهذه المنظمة . ان التزامنا قوى لصالح قضية تقرير المصير والاستقلال والحرية للشعب الناميبي وكذلك السلامة الاقليمية لأرضه . وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام أعربنا عن موقفنا فيهذا الشأن في هذا المحفل .

وعلى هذه الأسس تواصل هند وراس التصويت لصالح هذه القرارات دون أن يتضمن هذا اننا نشاطر في وجهات النظر فيما يتعلق بذكر بلدان بالتحديد غير جنوب افريقيا حيث ان الاشارة الانتقائية الى بعض الدول لا تبدو لنا من الممارسة التي لها ما يبررها في هذه المنظمة . وبالاضافة الى ذلك فان هند وراس تتبنى نفس الموقف في كل الأمور التي تتصل بأى دولة عضو في هذه المنظمة .

كما أننا لا نشاطر الرأى فيما يتعلق بجوانب أخرى لا تتمشى مع المتطلبات الأساسية التي تتكرر غالبا في قرارات هذه المنظمة لتأمين انسحاب جنوب افريقيا من اقليم ناميبيا ، وواجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة الا تعترف بذلك التواجد والاحتلال العسكرى غير المشروع . ولتحقيق هذا الهدف عليها أن تدعم كل جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وجهود الأمين العام الرامية الى التوصل الى حل سلمي للمسألة الناميبية يرتكز على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان حكومة جمهورية موزامبيق الشعبية ترفض بشدة محاولات جنوب افريقيا لتحطيم قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولتأخير استقلال ناميبيا . ونعارض أيضا ما يسمى بالربط . ونعارض موقف استخدام سيادة شعب كورقة للمساومة على استقلال شعب آخر.

وقد قامت حكومتي بدور نشيط في كل الجهود الرامية الى التوصل الى حل فورى عادل لمسألة ناميبيا في منظمة الوحدة الافريقية وفي حركة عدم الانحياز وهنا في الأمم المتحدة.ومن ثم لم ندخر أى جهد في العمل المشترك الذى تقوم به دول خط

المواجهة بهدف التحرير الفورى لناميبيا من نير الاستعمار . ان جمهورية موزامبيق الشعبية بالاشتراك مع دول خط المواجهة الأخرى قامت بدور هام في الجهود التي أدت الى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولقد أسهمنا في هذه العملية على أساس أن الاستقلال الحقيقي لناميبيا واستئصال الفصل العنصرى هما اللذان يمكن أن يحققا الأمن والاستقرار في المنطقة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد مرة أخرى على تأييدنا الراسخ للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وعلى تضامننا مع هذه المنظمة التي هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

تلك هي أسباب تصويتنا الايجابي على مشاريع القرارات التي أعتمدت توا .

ومع ذلك ، لئن أيدنا وجهة النظر القائلة بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تنظر في اتخاذ كل التدابير الممكنة بما في ذلك التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، لتأمين امتثال جنوب افريقيا لقرارات منظمتنا ، فان وفد بلادى يعيد التأكيد على أن جمهورية موزامبيق الشعبية ليست في وسعها تطبيق الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا .

السيد انغانتي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ ١٩٤٦ أى من الناحية العملية منذ مولد المنظمة ، فان شيلي ترفض مطالب جنوب افريقيا المزعومة بالنسبة لاقليم ناميبيا وأيدت مختلف مراحل نضال الشعب الناميبي . ومسلكها بوصفها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا كان دائما متسقا واليوم نعيد التأكيد على ذلك القرار ونتعهد بتقديم التأييد الشيلي للقضية الناميبية في الحاضر والمستقبل .

ومع ذلك فان وفد بلادى يجب أن يعيد التأكيد هنا على ما ذكره في عدة مناسبات وهو انه لا يعتبر ان من المرغوب اتباع ممارسة ان نلقى ، في هذا المحفل بمناسبة هذا الموضوع ، باتهامات من الأجدر ان ترد في سياق الصراع بين الشرق

والغرب وان تناقش في محافل أخرى . وهناك حالة محددة في هذا الأمر هي الصياغة غير الموفقة للفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار ألف التي تعد انتقائية فيما يتعلق بالمسؤولية العامة المناطة بأعضاء مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين .

وفضلا عن ذلك ففي هذا السياق نجد بلدانا أشير اليها بالتحديد ، والانتقائية في رأينا ليست ممارسة جيدة وتؤثر في النهاية على مصداقية القرارات المعنية وبالمثل فان وفد بلادى لا يعتبر ان من الصحيح الاشارة الى تدابير تقع في نطاق اختصاص مجلس الأمن ، ويعتقد ان الطريقة التي أشير بها الى الهيئات التقنية المالية تتعارض مع الاستقلال الذاتي لوثائقها الدستورية التي تقوم على اعتبارات تقنية محضة .

السيد أوكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشاريع القرارات ألف وباء ودال الواردة في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) . وكما أوضحنا في مناسبات كثيرة فان لدينا تحفظات قوية على عدد من أحكامها . وعلى سبيل المثال فان هذه القرارات تتضمن الكثير من الفقرات التي تشير بصفة خاصة الى أسماء بعض الدول الأعضاء وتوجه النقد اليها . ولا يؤمن وفد بلادى بأن ذكر الأسماء سوف يسهم في حل المشكلة . ولهذا صوتنا لصالح التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة .

وبالاضافة الى ذلك فبالاشارة الى مشروع القرار دال ، لئن علق وفد بلادى أهمية على نشر المعلومات عن ناميبيا فاننا نعتقد أن هذه المعلومات يجب أن تكون دقيقة ومنصفة ومتوازنة . ومن المهم أيضا أن يجرى التعاون والتنسيق الوثيقان بين مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وادارة شؤون الاعلام حتى يمكن استخدام التسهيلات في تلك الادارة على نحو فعال ونشر المعلومات بطريقة منسقة . ومن الأساسي أن تستخدم الموارد المالية والبشرية المحدودة بفعالية بقدر الامكان .

وقد صوت وفد بلادى لصالح مشروعي القرارين جيم وهاء ؛ ولا ينبغي أن يستنتج من تصويتنا الايجابي أننا نؤيد كل فقرات هذين القرارين . وموقف وفد بلادى الذى أوضحناه في عدة مناسبات مازال كما هو دون تغيير .

وكما حدث في السنوات السابقة فان وفد بلادى لديه تحفظات على بعـــض أجزاء التقرير وقد أعربنا عن هذه التحفظات في المناقشة العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال .

ووفد بلادى لديـه تحفظات أيضا على الزيادة الكبيرة في مخصصات الميزانية . وكذلك رغم اننا ندرك ونقدر أهمية الدور الذى يقوم به صندوق الأمم المتحدة لناميبيـا فان لدينا تحفظات فيما يتعلق بالفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار هاء الذى يخصص لـه مليون دولار أمريكي من الميزانية العادية . والصندوق كما ينبغي أن نتذكر أسس بوصفه صندوقا تطوعيا .

السيد كوفا (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان سياســـة حكومة ليبريا فيما يتعلق بمسألة ناميبيا معروفة تماما . ولقد أعربت ليبريا مرارا عـــن تأييدها الراسخ للجهود المتضافرة للمجتمع الدولي وعن التزامها بهذه الجهود مـن أجل انهاء الاحتـلال غير الشرعي والاستعمارى لناميبيا من جانب جنوب افريقيـــا . ولقد كانت عضوية ليبريا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا اسهاما بناء في تحقيق هـــذا الهدف .

ولقد صوت وفد بلادى لصالح اعتماد جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/39/24 (الجزء الثاني) لأنها تظهر الاتجاه العام صوب النضال التحررى الناميبي للوصول الى تقرير المصير والحرية والاستقلال .

ونحن ، اذ صوتنا مؤيدين ، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد أننا نختلف مع النهج المتبع في صياغة أحكام القرارات الذى نرى أنه يمكن أن يسبب صعوبات لبعض الدول الأعضاء مثل ليبريا عند تنفيذ هذه القرارات بل ربما يلقي معارضة من البعض الآخر. وفي هذا الصدد تتمسك ليبريا بموقفها من المسائل التالية .

نحن نرى أن بعض أجزاء القرارات ألف وباء ودال ، بشأن مسألة ناميبيا وهي القرارات التي تختص بشكل تعسفي ، بعض البلدان بالتشهير والنقد والادانة بينما تغفل عمدا التنويه بدول اخرى معروفة بتورطها في التعاون مع جنوب افريقيا هذه الأجزاء ليس من شأنها أن تبث الفرقة فحسب بل انها لا تخدم أيضا القضية .

ومن ثم فقد أردنا بتصويتنا مؤيدين للتعديلات التي اقترحها الوفد الامريكي أن نبدى معارضتنا القوية لاختصاص البعض بالنقد والادانة ولا يعني ذلك بأى حال من الأحوال حدوث تحوّل جذرى في موقفنا الداعي الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالكامل . وكانت ليبريا تفضل توخي صيغة مماثلة لتلك المستخدمة في القرار الذى اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الافريقي العشرين المعقود في أديس أبابا ، اثيوبيا ، في الفترة الواقعة من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤.

وكان الوفد الليبرى يأمل أن تعتمد الجمعية العامة جميع القرارات بتوافق الآراء . ونحن نشعر بخيبة أمل شديدة لعدم امكانية تحقيق هذا الاجماع ولكننا نتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل ما دمنا جميعا ننشد نفس الهدف ألا وهو : اعمال حق ناميبيا في تقرير المصير وفي الحرية والاستقلال في أقرب وقت ممكن.

السيد اكيول (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الحكومة التركية تساند جميع الجهود الرامية الى كفاية سرعة حصول ناميبيا على استقلالها التام وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وقد أعرب وزير خارجية تركيا عن رأى حكومتي في هذا الصدد في كلمة أدلى بها أمام الجمعية العامة في ٤ تشرين الاول /اكتوبر وكذلك في المناقشة العامة بشأن ناميبيا في شهر تشرين الثاني /نوفمبر الماضي .

ويقتضي التزامنا بتأييد استقلال ناميبيا تأييدا مطلقا ، صوت وفد بلادي مؤيدا لجميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/33/24 (Part II) . وبالرغم من ذلك يبدي وفد بلادي عددا من التحفظات ازاء بعض الفقرات في مشاريع القرارات ألف وباء ودال . فنحن لا نوافق بوجه عام على فكرة التنويه صراحة ببعض البلدان أو مجموعات البلدان في الوقت الذي يصعب فيه تحديد مسؤوليات كل منها . وعلى وجه أكثر تحديدا ، يبدي وفد بلادي تحفظات ازاء ما ورد في الفقرات السابعة عشرة والعشرين والثالثة والعشرين من ديباجة مشروع القرار ألف وفي الفقرات ١٤ و ٢١ و ٤٩ من منطوق مشروع القرار هذا من اشارات الى البلدان الغربية كمجموعة أو الى كل منها على حدة .

كما أننا لا نقر ذكر بلد غربي بالاسم وكذلك جميع البلدان المنتمية لتلك المنطقة في الفقرة الثالثة من ديباجة القرار باء وفي الفقرات ٣ و ٩ و ١١ من منطوق هذا القرار. ولدينا تحفظ مماثل فيما يتعلق بالفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار دال وبالفقرة الخامسة من منطوق هذا المشروع .

السيد ماغالايس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحكومة البرازيلية تؤيد جميع التدابير الرامية الى تحقيق الاستقلال السريع لناميبيا . ولهذا السبب صوتنا لصالح مشاريع القرارات الخمسة التي تقدم بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

بيد أن الوفد البرازيلي يرى من الضروري أن يسجل تحفظاته ازاء صيغة بعض فقرات هذه القرارات ، وهي صيغة لا يمكن اعتبارها بمثابة اسهام ايجابي في تحقيق هدفنا المشترك ألا وهو كفالة الحرية والاستقلال للشعب الناميبي .

السيد ماكيكا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد بلادي صوت مؤيدا لجميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/33/24 (الجزء الثاني) لأنها تمثل موقف حكومة ليسوتو من مسألة ناميبيا .

وامتنع وفد بلادي عن التصويت على التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة لأنها تتناول بعض البلدان بالاسم وتعرض لها على نحو غير منصف بينما الكثير من البلدان الاخرى متورط في أنشطة مماثلة . بيد أننا صوتنا ضد التعديلات التي من شأنها أن تشوه الحقائق .

وختاما أود أن أبين أن وفد بلادي يجد كالمعتاد صعوبة في قبول الفقرات التي تستشهد بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

السيد آي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بورما ايضاح أنه صوت تؤيدا لمشاريع القرارات الخمسة بشأن مسألة ناميبيا انطلاقا من مساندتنا المطلقة والراسخة للشعب الناميبي في كفاحه الباسل في سبيل التحرر الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وتقر بورما تماما الأهداف المعرب عنها في مشاريع القرارات الرامية الى ارغام جنوب افريقيا على امتثال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يشكل أساس التسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

بيد اننا ناسف لملاحظة أن عددا من الصياغات الواردة في مشاريع القرارات ألف وباء ودال تنحو الى الانتقائية والتميز على نحو جائر ولا يعد ادراجها اسهاما ايجابيا في تعزيز الهدف الأساسي لمداولاتنا ألا وهو نيل شعب ناميبيا لاستقلاله الوطني . وفي هذه الظروف المؤسفة لم يجد وفد بلادي سن بديل سوى تسجيل تحفظاته ازاء شكل ومضمون بعض الفقرات الواردة في مشاريع القرارات ألف وباء ودال ولكن وفد بلادي يود أن يؤكد من جديد أن بورما اذ صوتت مؤيدة لمشاريع القرارات الخمسة بشأن ناميبيا فقد برهنت على مساندتها المتواصلة لقضية الشعب الناميبي العادلة .

السيد غاوتشي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أيدنا ، كما أبنا فيما مضى ، جميع مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة والمتعلقة بناميبيا لأننا نتوق الى تأمين الاستقلال المبكر لناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولأننا نشاطر الجميع شعورهم بالاحباط ازاء تكتيكات جنوب افريقيا التسويفية . ولا يعني ذلك بالضرورة اننا نقر تماما كل حكم من الاحكام الواردة في مشاريع القرارات ولا سيما مشروع القرار ألف . ونحن نرى انه ينبغي بذل مزيد من الجهد في السعي من أجل التوصل الى قرار بشأن هذه القضية الهامة يحظى بالتأييد العالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا الذى سيتكلم بوصفه الرئيس المناوب لمجلس الامم المتحدة لناميبيا .

السيد هاكتنير (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب ، باسم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، عن الشكر لجميع الدول الأعضاء التي شاركت في المناقشة بشأن مسألة ناميبيا . وقد اعتمدت الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء مشاريع القرارات التي أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الجمعية العامة في دورتها الراهنة . ونحن نزجي الشكر للدول التي صوتت مؤيدة للقرارات مما يوضح لجنوب افريقيا أن المجتمع الدولي يؤازر بقوة الشعب الناميبي في كفاحه في سبيل العدل والحرية والاستقلال .

وقد أدانت أغلبية الدول الأعضاء خلال مناقشة هذه المسألة مواصلة جنوب افريقيا احتلالها غير المشروع لناميبيا تحديا للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن وطالبت هذه الدول بانسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا واعلنت أن المسؤولية عن ناميبيا ملقاة على عاتق الامم المتحدة وحدها وأن هذه المسألة تعد واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها المنظمة ، واعترضت وفود كثيرة على ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة ولا صلة لها بالموضوع .

ومن واقع البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء ، والقرارات التي اعتمدت تسوا ، يتضح بجلاء أن وجهة النظر الجماعية للمجتمع الدولي تفيد بأن استمرار احتلال جنـــوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وبموجب تلك القرارات تفوض الجمعية العامة مجلس الامم المتحدة لناميبيا في أن يواصل برنامج عمله الموســـع في العام القادم . وتطالب الدول الاعضاء بالقيام باجراء ملائم، وتوفر للمنظمات الحكوميـــة الدولية وغير الحكومية مجالا أكبر للعمل .

لقد امتنع عدد من الدول الأعضاء عن التصويت على مشاريع القرارات ويتمنى مجلس ناميبيا أن يصدق اعتقاده بأن تلك الدول الأعضاء لا تزال تؤيد روح القرارات المعتمـــدة . ومجلس ناميبيا على ثقة بأنها تشارك أيضا في الاقتناع العميق بأن شعب ناميبيا لا بـــد وأن يحصل على حقه في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي في ناميبيا الموحدة .

ان الحزم الذى اتصفت به قراراتنا في السنوات الأخيرة ، هو رد فعل طبيعـــي لاستمرار جنوب افريقيا في رفض جميع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل حـــل القضية الناميبية . وهو علاوة على ذلك ، انعكاس لخيبة الأمل العميقة لشعب ناميبيا الضطهد الذى يناضل على مدى قرن من الزمان ضد الاحتلال الاستعمارى لبلاده .

ومجلس ناميبيا ، بموجب ولايته بوصفه السلطة القانونية القائمة بالادارة في ناميبيـــا حتى حصولها على الاستقلال ،سيواصل جهوده من أجل تعبئة الرأى العالمي تأييـــدا للكفاح المشروع لشعب ناميبيا في سبيل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني ،تحت قيادة سوابو.

وقبل أن أختتم ، أود أن أعيد الى الأذهان ما ذكره السيد أنديما تيخونيا تيخو الامين العام لسوابو في بيانه يوم ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر :

" وفي الوقت الذى أتكلم فيه الآن ،فان آذان شعبي لاصقة بأجهـــزة الراديو على أمل أن تثير كلماتي أمام هذه الجمعية سخط المجتمع الدولي وتحفزه على اتخاذ تدابير محددة لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)". (A/ 39/PV.78 ،ص ٤٢).

لقد وضع شعب ناميبيا ثقته في الامم المتحدة، وانتظر ما يقرب من ٤٠ عاما ليرى أن تلك الثقة كانت في محلها. ويعتقد مجلس ناميبيا اعتقادا قويا بأن الأساليب الفعالة لارغام جنوب افريقيا على الامتثال لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)، واردة في ميثاق الامم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا النظر في البند ٢٩ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الاعضاء علما بتغيير في برنامج عملنا. وأذكر بأنه عند الانتهاء من نظرنا في البند المتعلق بقضية فلسطين، اتضح أن أقرب فرصة لمواصلة النظر في البند المتعلق بالشرق الأوسط قد تكون يوم السبت صباحا. والآن أود أن أخبر الاعضاء بأنه يمكننا أن ننتهي من نظر تقارير اللجنة الثالثة يوم الجمعة عصرا، في وقت يسمح لنا بمواصلة عملية التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط، وسيظهر ذلك التغيير في اليومية.

البنود ٤٥ الى ٥٢ و ٥٤ و ٥٦ الى ٥٨ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤ و ١٤٢ من جدول الاعمال

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٦١ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) : تقرير اللجنة الاولى (A/39/735)

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية : تقرير اللجنة الاولى (A/39/736)

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية : تقرير اللجنة الاولى (A/39/737)

انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط : تقرير اللجنة الاولى (A/39/738)

انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا : تقرير اللجنة الاولى (A/39/739)

الاتفاقية الخاصة بحظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر : تقرير اللجنة الاولى (A/39/740)

عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية او التهديد باستعمالها : تقرير اللجنة الاولى (A/39/741)

الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها : تقرير اللجنة الاولى (A/39/742)

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي : تقرير اللجنة الاولى (A/39/744)

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٧٢ بشأن الوقف والحظر الفوريين لتجارب الأسلحة النووية : تقرير اللجنة الاولى (A/39/746)

تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية : تقرير اللجنة الاولى (A/39/747)

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة : تقرير اللجنة الاولى (A/39/748)

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة : تقرير اللجنة الاولى (A/39/750)

تخفيض الميزانيات العسكرية : تقرير اللجنة الاولى (A/39/751)

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) : تقرير اللجنة الاولى (A/39/754)

قصر استخدام الفضاء الخارجي على الاغراض السلمية لمنفعة البشرية : تقرير اللجنة الاولى (A/39/760)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن تنتقل الجمعية الى النظر في تقارير اللجنة الاولى ، أعطي الكلمة للأمين العام الذي يود أن يدلي ببيان .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أمام الجمعية العامة في هذه الدورة ٦٤ مشروع قرار تتناول مسألة نزع السلاح . وخلال الأسابيع الماضية ، قام الممثلون القديرون والمخلصون في اللجنة الاولى بالعمل في دأب لوضع قرارات بشأن كل جانب تقريبا من جوانب نزع السلاح النووي والتقليدي وتحديد الاسلحة . لقد كانت جهودهم شاقة ،

وشاملة . وأعتقد أنني أكون مقصرا في مسؤوليتي بوصفي أمينا عاما ، اذا لم أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن جزعي للحالة الراهنة التي تمر بها مساعي نزع السلاح في العالم . ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا اذا ما كنا ملتزمين حقا بأول مفهوم ورد في ميثاق الامم المتحدة ، وهو "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

ويعطي الميثاق الجمعية العامة ومجلس الأمن مسؤولية النظر في نزع السلاح وتنظيم الأسلحة . واليوم ما من مهمة امامنا اكثر أهمية من تلك المهمة . ولا يعتبر خطر وقوع كارثة نووية قضية واحدة بين قضايا عديدة . فمنع مثل هذه الكارثة شرط مسبق لكل مساعينا . ان المهام العظيمة الملقاة على عاتق هذه المنظمة العالمية ، من تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتقدم في مجال حقوق الانسان ، وبناء عالم يقوم على العدالة ويحترم كرامة الانسان ، كل ذلك سيكون هباء منثورا اذا فشلنا في منع الكارثة النووية .

وتعتبر الامم المتحدة ، بالرغم من عدم كمالها ، الجهة الوحيدة القائمة التي تعبر عن المجتمع الدولي بأكمله . ان التطلعات المشتركة لشعوب العالم ينبغي أن يتم الافصاح عنها هنا ، وما من تطلعات أهم من بقاء الانسانية . ولن أكرر مرة اخرى الاحصاءات المرعبة التي يبدو انها قد افقدتنا الحس نتيجة لتكرارها . ويكفي القول بأن الحرب النووية لا يمكن أن تظل محدودة ولا يمكن تحقيق النصر فيها اطلاقا . ولن تقتصر آثارها على المتنازعين النوويين ، بل ستهدد وجود كل الشعوب على وجه الارض . وقد تؤدي الى انقراض الجنس البشري . ولا تحتاج سيناريوهات يوم القيامة الى اثبات ، فوجود المخاطرة كاف ، ويكفي أن تحدث الكارثة مرة واحدة .

واذ أنظر عبر هذه القاعة ، أرى وفود ١٥٩ أمة عضوا . وكل شعوب العالم تقريبا ممثلة هنا . وكلهم - كلنا - نعيش في ظل التهديد النووي . وبوصفي أمينا عاما لهذه المنظمة لا يمكن ولاء الا للمصلحة العامة ، أعتقد أن السؤال يمكن أن يطرح عن حق على الدول النووية الرئيسية : بأي حق تقرر مصير البشرية جمعاء ؟ فمن اسكندنافيا الى امريكا اللاتينية ، ومن اوروبا وافريقيا الى الشرق الأقصى ، يتأثر مصير كل رجل وكل امرأة بأعمال هذه الدول . ولا يمكن لأحد أن يتوقع النجاة من العواقب المفجعة لحرب نووية على البنية الهشة لكوكبنا .

ان المسؤولية التي تتحملها الدول العظمى لم تعد الآن تجاه شعوبها وحدها ، انها مسؤولية تجاه كل بلد وكل شعب ، تجاهنا جميعا .

ولا يمكن السماح للمواجهة العقائدية بتعريض مستقبل الانسانية للخطر وهذا ما هو في كفة الميزان . فقرارات اليوم لا تؤثر على الحاضر فحسب ، بل انها تعرض للخطر أيضا الأجيال المقبلة . وبقيامنا بدور الحكم الأعلى في منازعاتنا الراهنة ، نهدد بالقضاء على مستقبل وحياة الملايين من الأبرياء الذين لم يولدوا بعد . وليس هناك عجرفة أكبر من ذلك. وفي الوقت نفسه ، فان حياة من عاشوا قبلنا يمكن أن تصبح بلا معنى ، لأن لدينا القوة لأن نقضي في صراع يستغرق ساعات أو دقائق ، على الحضارة بأكملها ، بما في ذلك كل التراث الثقافي الساطع للبشرية .

اننا نعيش في ظل الشبح النووى منذ ما يقرب من أربعين عاما . وقد ادعى الكثيرون أن هذا الشبح وحده هو الذى أبقى على السلم في العالم . واذا كانت الأسلحة النووية هي حقا التي تصون السلم ، فهل يستتبع ذلك ضرورة أن تمتلكها كل أمة على وجه الأرض ؟ على النقيض من ذلك ، فمن الواضح أن الاعتماد على الردع النووى يعني قبول مجتمع قائم على الخوف الدائم . وهذا بعيد كل البعد عن مجتمع القيمة الانسانية والتفاهم الذى توخاه ميثاق الأمم المتحدة .

وليس من المستصوب ولا من العملي على المدى الطويل أن نجد الاستقرار الحقيقي عن طريق الردع النووى . ليس من المستصوب لأن القيم الانسانية على المدى الطويل لا تتماشى مع التهديد بالموت العشوائي لملايين الرجال والنساء . وليس هناك مجتمع انساني يعترف بقيمة الفرد وكرامته يمكن أن يفكر في هذا العمل . وخلافا لذلك ، فان الشعور بالخوف والحقد تجاه خصم يعتقد انه قادر على القيام بهجوم كهذا يمكن أن يدمر أساس مجتمع متحضر .

وحتى اذا تجاهلنا هذه الجوانب غير الانسانية ، فهل يمكننا حقا في نهاية المطاف أن نتوقع الاستقرار من توازن قائم على الخوف والشك ؟ فبالتصاعد المتسارع للتكنولوجيا العسكرية ، ستصبح الحاجة الى التصدى لكل تهديد جديد أشد اهتياجا وتهورا . وكل اختراع جديد في الأسلحة سينحو الى زعزعة استقرار التوازن الهش . وكل ميزة متصورة ستؤدى الى مخاوف من القدرة على الضربة الأولى ، وما ينجم عن ذلك من اغراء ، في وقت الأزمات الكبيرة ، بالبدء بهجوم وقائي . وهل يسمح لنا غرورنا العلمي بأن ننسى ما نواجهه من التعرض لخطأ مزدوج : خطأ بشرى وخطأ تكنولوجي ؟ يجب أن نخفض القدرة الهجومية بالتأكيد . ومع ذلك ففي نهاية المطاف ليس هناك أى ردع ، لأن أى مبادرة بالأعمال العدائية النووية لن تكون في صالح أى طرف من الأطراف . وقد وضح ذلك بصورة قاطعة فيما يقال عن " الشتاء النووى " الذى يمكن أن يعقب أى ضربة نووية ، حتى دون أى ضربة انتقامية . فالبدء بأى هجوم نووى يمكن بالفعل أن يكون انتحارا . ونتائج مثل هذا العنف ستقع بالتساوى وبنفس القدر من الضرر على البادئ به وعلى الضحية على حد سواء .

لقد اتخذنا في هذه القاعة منذ ستة أعوام مضت مقررا بشأن الهدف الرئيسي الذى يواجهنا جميعا ، وهو أن :

" ازالة خطر نشوب حرب عالمية - أى حرب نووية - هي أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحا . فالانسان أمام اختيارين : فاما أن نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح واما ان نواجه الفناء " . (القرار د-ل - ١٠/٢ ، الفقرة ١٨)

ولا تزال هذه المهمة هي أصعب المهام التي تواجهنا وأكثرها الحاحا . واني على ثقة من أن كل ممثل في هذه القاعة يشاطر الأمل في أن الاجتماع الذى سيعقد بين وزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيكون خطوة في الاتجاه الذى نسعى جميعا صوب تحقيقه . وبالفعل ، فان كل واحد منا يحق له أن يحث على البدء بعملية جديدة تتسم بالتصميم لمفاوضات نزع السلاح تقوم بها الدول النووية. وفي أيلول/سبتمبر المقبل ، سنعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار النووى . والنتيجة الطبيعية لعدم الانتشار الأفقي بموجب هذه المعاهدة كان ما تم التعهد به في المادة السادسة ، وخاصة من جانب الدول الكبرى :

" بمواصلة اجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووى في موعد قريب ، وبنزع السلاح النووى " . (القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق ، المادة السادسة)

فهل من المعقول أن نتوقع الكبح في اتجاه واحد والتوسع الذى لا يمكن السيطرة عليه في الاتجاه الآخر ؟ فمع التقدم في الاتجاهين معا يمكن أن تصبح معاهدة عدم الانتشار نواة لمعاهدة ، مهما كانت بعيدة ، من أجل القضاء على الأسلحة النووية .

ولا يحق لي الادلاء بملاحظات مفصلة بشأن مجرى المفاوضات التي سيجرى عقدها . ومع هذا ، يبدو من الواضح أنه يجب الاعتراف بالأمن الأساسي وأخذه بعين الاعتبار . ومن المفارقة أن كلا من الطرفين له مصلحة في أمن الآخر ، بما أن انعدام الأمن لن يؤدى الا الى مخاطر مشتركة واعتبارات وقائية . ونظرا الى التعقيد الضخم لأسلحة العصر والتشكيلة المتنوعة للترسانات ، لا بد من وجود نوع من التوازن بين الميزات في المجالات المختلفة.

واخيرا ، لا يمكن اجراء محادثات جادة الا على طاولة التفاوض ، وليس عن طريق موجات الأثير لوسائط الاعلام . ولا يمكن للمجتمع الدولي بعد الآن أن يطمئن من جديد بمجرد ظهور التقدم .

وفي متناول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف العالمي الوحيد لنزع السلاح ، ألا وهو مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وقد ذكرت في اكثر من مناسبة أن جهوده لا يجب أن تقتصر على التقدم المحرز في الجانب الثنائي . وعلاوة على هذا ، يمكننا أن نسهم في العملية الثنائية بأساليب مختلفة . وأناشد بتجديد الجهود صوب ابرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب . فليس هناك أى اتفاقية أخرى متعددة الاطراف يمكن ان يكون لها أثر أكبر من أثرها في الحد من زيادة تحسين الأسلحة النووية . ان ابرام اتفاقية للحظر الشامل للتجارب هو الائتمان الحقيقي للرغبة الأصيلة في السعي نحو تحقيق نزع السلاح النووى . فهل من الحكمة أن نطور أنواعا جديدة من الأسلحة الاشد فتكا والأكثر تعقيدا ، يكون التحقق من الرقابة عليها أكثر صعوبة ؟ لقد وصلنا الى مرحلة ترك القرار بشأن مستقبل البشرية الى ردود فعل العقول الالكترونية الآلية ــ الأكثر عرضة للوقوع في الخطأ . ان المحادثات بشأن الحظر الشامل للتجارب ما زالت معلقة منذ أمد طويل ، وباتت قيمتها أمرا مشكوكا فيه . وكما هو الحال بالنسبة لجميع مفاوضات تحديد الاسلحة ، لن يكون هناك توقيت مثالي للبدء فيها يمكن أن تتفق عليه آراء جميع الأطراف. ان الوقت لاستئناف هذه المحادثات هو الآن ، ولا يجب تاخيرها اكثر من ذلك .

ان الوقت ملح بالمثل بالنسبة لاجراء محادثات بشأن أسلحة الفضاء . وعندما يتعلق الامر بالاسلحة ، يبدو ان السبيل الوحيد لوقف السباق هو الحيلولة دون بدئه . فما ان يبدأ السباق ، سيصبح التوصل الى اتفاق أكثر صعوبة . وقد يستمتع الرابح ببضعة دقائق غير آمنة من النصر قبل أن يلحق به الطرف الآخر ، مما يترك الطرفين يتحسران على مزيد من الجهد والابداع الانسانيين المهدرين . ليست هناك أى مكاسب نهائية في سباق التسلح . لذلك فمن الحيوى ابرام حظر على الأسلحة في المجال الجديد ، ألا وهو الفضاء الخارجي ، في أقرب وقت ممكن ، وقبل أن يفوت الأوان مرة أخرى .

وفي العام المقبل سنحتفل بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وسيوافق أيضا الذكرى الأربعين للاستخدام الأول والوحيد للأسلحة النووية ، في هيروشيما وناغازاكي . وفي الوقت الذى استطعنا فيه أن نتجنب حتى الآن حدوث حريق عالمي هائل ، فاننا لم نتمكن من تحقيق سوى تقدم ضئيل ومهتز في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة أثناء الأعوام الأربعين الماضية . لقد بات للمناقشات حياتها الخاصة بها . وغالبا ما يبدو أن اللاعبين لا يحركون الا أدواتهم الفتاكة في لعبة شطرنج عالمية . ولا يمكننا أن نحصي كمية مواردنا الثمينة والمحدودة التي أهدرت بالفعل في سباق التسلح الذى لا نهاية له . ففي وقت يسيطر فيه الشك على الشباب واليأس على الفقراء والجائعين ، جعلنا مستقبلنا بالفعل رهنا لسباق التسلح - التقليدى والنووى . لقد أظهرت لنا عدة دراسات بارعة كيف يخرب الانفاق على الأسلحة اقتصاداتنا . ونحن نعلم أن التنمية ستكون ضحية لسباق التسلح . ومن هذا المنظور ، نجد أن تجارة الأسلحة تفقر متلقيها وتحط من قدر المزود بها . وهنا نشاهد تماثلا مذهلا مع تجارة المخدرات . ومع ذلك فاننا نواصل انتهاج نفس المسار حتى عندما نواجه بجريمة الابادة الصامتة للمجاعة التي تطارد ملايين من أخوتنا وأخواتنا . ولا بد أن يركز المجتمع الدولي على الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وأن يتخذ اجراء بشأنها . ويجب علينا أن نتخذ خطوات ملموسة وبعيدة النظر صوب تحويل صناعات الأسلحة من الانتاج العسكرى الى الانتاج المدني . كما يجب علينا أن نبدأ في تصحيح بعض أوجه الخلل الضخمة بين البحوث الخاصة بالأسلحة والبحوث الخاصة بالحد من الأسلحة وتخفيضها .

ان دور الأمين العام بموجب الميثاق يتطلب منه أن يواجه أى مسألة يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين . واعتقد أنه ما من أمر يفرض تهديدا على المجتمع الدولي اكبر مما يفرضه استمرار سباق التسلح ، وفوق كل شيء سباق التسلح النووى .

لقد أعرب زعيما الدولتين العظميين الرئيسيتين في الآونة الأخيرة عن التزامهما بمنع نشوب الحرب بين بلديهما . ونرحب أيما ترحيب باعلانهما عن أن وزيرى خارجيتهما سيجتمعان قريبا . وانني أناشد الزعيمين أن يكفلا ان تؤدى هذه المحادثات الى مفاوضات مثابرة وحازمة . وانني أتعشم أيضا ان يجتمعا في نهاية المطاف اعترافا بمسؤوليتهما تجاه بقاء البشرية . وارجو منهما العمل على توسيع آفاق نزع السلاح باتخاذ خطوات تعزز من اطار الأمن الجماعي الذى وضعته الأمم المتحدة . وان هذه المنظمة وشخصي تحت تصرفهما .

لقد قيل الكثير في قضية نزع السلاح . واننا ندرك جميعا الأهداف المعبّر عنها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى . ولا يمكننا تحقيق هذه الأهداف الا عن طريق القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات ؛ وشعوب العالم وحدها هي التي بوسعها ان تحث حكوماتها على التحرك في ذلك الاتجاه . اذ ان ميثاق الأمم المتحدة يذكر " نحن شعوب العالم " ، وقد انشئت هذه المنظمة لتحقيق آمال شعوب العالم . وكل شخص على هذا الكوكب له مصلحة في نزع السلاح . ولا يمكن في هذا العصر النووى ان تترك القرارات التي تتعلق بالحرب والسلم للاستراتيجيين العسكريين أو حتى للحكومات . اذ ان مسؤولية اتخاذ تلك القرارات تقع على عاتق كل رجل وامرأة . ولذلك فمن مسؤوليتنا جميعا في هذه القاعة ان نكسر حلقة عدم الثقة وعدم الامن ، وأن نستجيب لتوق البشرية للسلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من مقرر اللجنة الأولى ، ممثل تشاد ، تقديم جميع تقارير اللجنة الأولى المتعلقة بنزع السلاح .

قدم السيد كيسيلي (تشاد) ، مقرر اللجنة الأولى تقارير تلك اللجنة (من A/39/735 الى A/39/755 و A/39/760) ثم أدلى بما يلي :

السيد كيسيلي (تشاد) مقرر اللجنة الأولى (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرني ويشرفني ان أقدم الى الجمعية العامة تقارير اللجنة الأولى عن عملها بشأن مسائل نزع السلاح المدرجة تحت بنود جدول الأعمال من ٤٥ الى ٦٥ و ١٤٢ على التوالي . وهذه التقارير المعروضة على الجمعية العامة واردة في الوثائق (من A/39/735 الى

A/39/755 و A/39/760) . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن التقارير المتعلقة بمسألة انتاركتيكا والأمن الدولي ، المدرجة تحت بنود جدول الأعمال من ٦٦ الى ٦٩ و ١٤٣ ترد في الوثائق (من A/39/756 الى A/39/759 و A/39/761) التي ستقدم الى الجمعية العامة في جلسة لاحقة بتاريخ ١٧ كانون الأول /ديسمبر . لقد أدرجت مجموعة بنود نزع السلاح البالغ عددها ٢٢ بندا في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة وفقا لقرارات سابقة اتخذتها الجمعية ، باستثناء البند ١٤٢ من جدول الأعمال .

ان الأغلبية الواسعة من بنود جدول الأعمال التي تتناول نزع السلاح تشير بوضوح الى الاهتمام المتزايد الذى تبديه الوفود تجاه السلم العالمي والأمن الدولي ، وتجاه الجهود التي تبذل حاليا لتحقيق نزع السلاح .

ولتحسين وتعزيز عمل اللجنة ، نظمنا المناقشة العامة على مرحلتين . المرحلة الأولى ، اشتملت على مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح . والمرحلة الثانية استهدفت توجيه المناقشة نحو بنود محددة لنزع السلاح ، بينما تتيح في الوقت نفسه اجراء مناقشة عامة مشابهة لتلك التي أجريت في المرحلة الأولى . وقد استمرت المرحلتان أربعة اسابيع تقريبا . لذلك فقد كان لدينا فترة اسبوعين للبت في مشاريع القرارات المقدمة بشأن بنود نزع السلاح . وقد كرّست اللجنة ٣٣ اجتماعا ، من ١٧ تشرين الأول /اكتوبر الى ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، للمناقشة العامة والادلاء ببيانات بشأن بنود محددة لنزع السلاح . وقد اشترك عدد كبير من الوفود في المناقشة ، مما أتاح تبادلا مثمرا لوجهات النظر بشأن مختلف بنود نزع السلاح .

ومن بين مختلف المواضيع المتعلقة بنزع السلاح ، ركّزت اللجنة بوجه خاص على وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، وكذلك على المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية وحظر التجارب النووية . وركّزت أيضا على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والأسلحة الكيميائية . وعلاوة على ذلك ، شددت الأغلبية الواسعة من المتكلمين على أهمية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

وعلى الرغم من ان الدورة التاسعة والثلاثين افتتحت في مناخ تشوبه الشكوك مما

زاد من الخوف من المواجهة النووية ، فقد سارت المناقشة التي أجريناها بشأن نزع السلاح خلال تلك الدورة في جو أقل توترا من الجو الذى ساد في العام الماضي، وذلك يرجع دون شك الى انه كان هناك بعض الأمل في حدوث تحسن في العلاقات الدولية ، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، كما يتضح من المفاوضات الثنائية التي ستعقد قريبا في ٧ و ٨ كانون الثاني /يناير في جنيف . بيد ان الشواغل ومشاعر القلق التي أعرب عنها معظم المتكلمين بسبب استمرار سباق التسلح ، وعلى وجه الخصوص ، سباق التسلح النووى بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، أدت الى حقيقة مفادها انه لا ينبغي ادخار أى جهد لمنع تدهور الحالة وضمان عكس مسارها .

وقدمت الوفود خلال فترة عمل اللجنة ٧١ مشروع قرار ومشروع مقرر واحد بشأن مختلف بنود نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، عملت اللجنة على تنظيم عملها لتسهيل اعتماد مشاريع القرارات هذه . وقد نظرت اللجنة في الـ ٧١ مشروع قرار ومشروع المقرر التي عرضت عليها ؛ سبعة منها لم يجر التصويت عليها . وقد تأجل البت في مشروع قرار واحد بموجب المادة ١١٦ من النظام الداخلي . وبالتالي تكون اللجنة قد اعتمدت ، دون تصويت في هذه الدورة ١٨ مشروع قرار بشأن مسائل نزع السلاح ، واعتمدت ٤٥ مشروع قرار ومشروع مقرر واحد باجراء تصويت مسجل . وبذلك بلغ مجموع ما اعتمدته اللجنة ٦٣ مشروع قرار ومشروع مقرر واحد . وهكذا نرى ان هذا العدد أعلى ، الى حد ما ، من عدد مشاريع القرارات التي اعتمدت في العام الماضي . ومن بين الـ ٦٣ مشروع قرار المعتمدة تناول ٢٦ منها مسألة نزع السلاح النووى ، بما في ذلك منع الحرب النووية ، وحظر التجارب النووية ، والمفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية ، وتجميد الأسلحة النووية ، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . أما مشروع المقرر فقد تناول مسألة الردع .

ويشير عدد مشاريع القرارات التي تتناول الموضوع الى الأهمية التي تعلقها الوفود على المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية .

أما فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح الأخرى ، التي تعتبر أيضا على جانب كبير جدا من الأهمية ، فقد اعتمدت اللجنة أربعة مشاريع قرارات بشأن الأسلحة الكيميائية ،

وثلاثة بشأن الأسلحة التقليدية ، بما في ذلك سباق التسلح البحرى ، ومشروع قرار واحد يتناول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بالاضافة الى ٢٩ مشروع قرار بشأن جميع المسائل الأخرى ، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح ، وهيئة نزع السلاح ، واعلان المحيط الهندى منطقة سلم ، والمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وعدد من الدراسات التي تشمل مختلف مسائل نزع السلاح ، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وخفض الميزانيات العسكرية ، والحملة العالمية لنزع السلاح ، واسبوع نزع السلاح .

ان تقارير اللجنة الأولى المعروضة عليكم تبيّن بالتفصيل الاجراء المتخذ بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال ، ونتائج التصويتات التي أجريت على مختلف مشاريع القرارات المتخذة . انني لا أعتزم ان استغرق الكثير من الوقت القليل المتاح للجمعية العامة بابداء ملاحظات مفصلة بشأن هذه التقارير جميعها . ومع ذلك ، اود فقط أن أؤكد أن ثلاثة من هذه التقارير تتناول مسائل تضم عددا من البنود الفرعية كانت موضوع عدة مشاريع قرارات ، وعلى وجه الخصوص ، البند ٥٩ من جدول الأعمال بشأن استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة الذى يشمل ١٢ بندا فرعيا ، كانت مواضيع ١٩ مشروع قرار ، والبند ٦٠ من جدول الأعمال بشأن استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ، الذى يضم ٨ بنود فرعية تمخض عنها ١١ مشروع قرار، وأخيرا ، البند ٦٥ بشأن نزع السلاح العام والكامل ، الذى يضم ٨ بنود فرعية كانت موضوع ١٠ مشاريع قرارات .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن اللجنة قد درست دراسة بنّاءة جميع قضايا نزع السلاح ، التي تغطي مجموعة واسعة النطاق من المسائل الدولية . ان مداولات اللجنة الأولى قد بيّنت خلال الأسابيع الأخيرة أن هناك توافقا عاما في الآراء يفيد بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور مركزي ، وأن تتحمل المسؤولية الأولى في مجال نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، من المشجّع أن نلاحظ أن الوفود قد تعهدت بالعمل بشكل دؤوب صوب تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعّالة ، وان القرارات التي اتخذتها بشأن مختلف بنود نزع السلاح المعروضة طى اللجنة تشير الى أن هناك رغبة صادقة في السعي الى ايجاد طرق وتدابير عملية وفعّالة لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أشير الى خطأ فني في تسجيل أحد التصويتات . فقد ورد في الفقرة ٦ من الوثيقة A/39/742 امتناع غينيا - بيساو عن التصويت ، في حين أن هذا الوفد في الحقيقة لم يكن حاضرا عند اجراء التصويت . وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن الأمانة العامة ستقوم بالترتيبات الضرورية لتصحيح هذا الخطأ .

وبهذه التعقيبات الموجزة ، يشرفني أن أضع أمام الجمعية العامة توصيات اللجنة الأولى الواردة في تقاريرها (A/39/735 الى A/39/755 و A/39/760) لاعتمادها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يقدّم أي مقترح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة أي من تقارير اللجنة الأولى الـ ١٦ المعروضة طى الجمعية العامة عصر اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذن ستقتصر البيانات طى تعليل التصويت .

لقد أوضحت الوفود مواقفها بشأن مختلف توصيات اللجنة الأولى في تلك اللجنة ، وهي مسجلة في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٣٤/٤٠١ أن :

" تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة " .

وهل لي أن أذكّر الأعضاء أيضا بأنه ، وفقا للمقرر ٣٤/٤٠١ ، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق ، ويجب أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال المعنون " تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٦١ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) " (A/39/735) .

أدعو الأعضاء الى توجيه انتباههم الى مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/735) .

طلب اجراء تصويت مسجّل .

أجري تصويت مسجّل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ،

غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الارجنتين ، بليز ، كوبا ، فرنسا ، غيانا ، ساحل العاج ، ملاوي ، مالي .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شئ مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٩/٥١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهينا بذلك من النظر في البند ٤٥ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال المعنون " وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية " (A/39/736) .

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/736) .

طلب اجراء تصويت مسجّل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، الصين ، الدانمرك ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، الهند ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ، ساموا ، اسبانيا ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٥٢)*

---

* بعد ذلك أبلغ وفد فرنسا الأمانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل كوبا الذى يود تعليل تصويته .

السيد غارسيا ايتوريه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوّت وفد بلادى لصالح مشروع القرار الذى اعتمد توّا ، ولكننا نود أن نسجل أن ذلك لا يؤثر على موقف كوبا فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المذكورة فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهينا بذلك من النظر في البند ٤٦ من جدول الأعمال .

التقرير التالي للجنة الأولى يتعلق بالبند ٤٧ من جدول الأعمال ، المعنـــون " الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " (A/39/737) .

أدعو الجمعية العامة الى توجيه انتباهها الى مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/737) .

أعطي الكلمة لممثل نيجيريا ، الذى يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت .

السيد أدينيجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان البيان الذى أدلى به الأمين العام عصر اليوم يعد برهانا آخر على قلقه الشخصي ازاء تصاعد سباق التسلّح ، ووفد بلادى يشاطر بعمق هذا القلق . وبالتالي اسمحوا لي أن أستهـــل بياني بهذه الملاحظة .

وكما ذكر الأمين العام في بيانه ، وقع حدثان خلال السنوات الست الماضية ، يؤكّد عليهما بطريقتين مختلفتين . فيما يتعلق بتوافق الآراء العالمي بشأن نزع السلاح ، اعتمدت جميع الدول الأعضاء الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨ بتوافق الآراء . ولا تزال هذه الوثيقة تعتبر أقرب شيء الى مسودة اتفاقية لنزع السلاح تم اعتمادها حتى الآن . وفشلت الدورة الاستثنائية الثانية التي عقدت في عام ١٩٨٢ ، والتي كان ينبغي أن توطـــد الانجازات التي أحرزتها الدورة الاستثنائية الأولى . ولكن أفضل ما يمكن أن تذكرنا به هذه الدورة هو انها أتاحت الفرصة للقيام في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ بمسيرة سلم لم يسبق لهـا مثيل ، شارك فيها ثلاثة أرباع مليون شخص من جميع بقاع العالم . وكان هذا برهانا واضحا

طى الرغبة الصادقة لدى الشخص العادى في ضرورة انه ينبغي أن تفعل الحكومات شيئا قبل فوات الأوان .

الا أن الحالة ساءت بدلا من أن تتحسن . ولم تكن الجمعية العامة ، بالطبع ، مقصرة في واجبها باتخاذ القرارات التي تحدد المجالات التي تتطلب عملا عاجلا . ومع ذلك فان الدول الحائزة للأسلحة النووية تجاهلت ببساطة هذه القرارات ، وواصلت سعيها الحثيث ليس فقط الى تطوير قدرات الأسلحة النووية الى حدود لا يمكن تصورها ، بل أيضا الى مد سباق التسلّح الى بيئة كان من المعتقد حتى الآن انها بيئة خيالية .

وفي عصر الأسلحة التقليدية ، الذى شهد ميلاد هذه المنظمة ، كان نزع السلاح مرغوبا فيه لانقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . أما في العصر النووى الذى نعيشه الآن فان نزع السلاح أصبح ضرورة مطلقة لانقاذ الجنس البشرى من الفناء التام .

ان المستوى الحالي لتطور الأسلحة النووية دفع البشرية الى مرحلة ستكون فيها الحرب القادمة حربا للابادة ضد الانسان ، وهي حرب كتب فيها على الانسان أن يخسرها . واذا ما استخدمت الأسلحة النووية التي خلقها الانسان وكدستها الدولتان العظميان الرئيسيتان ، في حرب تنشب بينهما فانها ستقتل نصف البشرية في ضربتها الفورية المباشرة ، بل انها أكثر من ذلك ستخلق ما يسمى بالشتاء النووي ، الذي سيقضي بالتأكيد على النصف الآخر . وليس هذا خيال الخائفين أو المثاليين بل هو حقيقة توصل اليها علماء بارزون .

وبفضل الدراسة التي عم نتائجها الدكتور كارل ساغان ، نعرف الآن أن الغبار المعتم ، وبصفة خاصة السناج الأسود ، وهو أحد النتائج البيئية الأربع للحرب النووية ، سيمتص الضوء العادي المرئي القادم من الشمس ويسخن الغلاف الجوي ، ويبرد سطح الأرض وسيعقب الحرب النووية انخفاض شديد وطويل الأمد في الحرارة ، أي الشتاء النووي . وللمرة الأولى يظهر أن آثار مثل هذه الحرب لن تقتصر على نصف الكرة الشمالي حيث يجري التبادل النووي بصفة رئيسية ، بل ستنتقل الجسيمات الدقيقة عبر خط الاستواء ، حاملة البرودة والظلام الى نصف الكرة الجنوبي . وكلما اتسعت معلوماتنا عن آثار الحرب النووية ، عظمت مخاوفنا وزاد زعرنا .

اننا على وشك اعتماد سلسلة من مشاريع القرارات التي تعبّر مرة أخرى عن هذا الخوف . ومع ذلك فاننا ندرك تماما أن السبيل الى التقدم يكمن في أيدي الدولتين العظميين الرئيسيتين ؛ وادراك كل منهما لقوة الأخرى هو العقبة الرئيسية في سبيل هذا التقدم . لذلك نأمل أن تتم المفاوضات المقبلة المزمع بدؤها في كانون الثاني/يناير في مناخ متغيّر .

اننا نعتقد انه من الضروري أن يتغير أيضا الموقف المتخذ ازاء المفاوضات المتعددة الأطراف . ومن المؤسف ان المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الذي انبثق عن الدورة الاستثنائية الأولى لم يتمكن من الاضطلاع بمفاوضات جادة . ويبدو أن هناك نوعا من عدم الثقة في مؤتمر نزع السلاح ، تكنه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية . وقد أدى ذلك الى اصابة هذا الجهاز بالشلل .

واذ أنتقل الآن الى مشاريع القرارات الوارد ة في الوثيقة A/39/737 ، يعلّق وفـــد بلادى أهمية كبيرة طى الابرام العاجل لمعاهد ة الحظر الشامل للتجارب النوويـــة . ومن المؤسف انه بالرغم من أن هذا الموضوع كان أحد الموضوعات التي تمت د راستها بشكـــل مستفيض ، لم يتمكن الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف من اجراء مفاوضات محدد ة بشأنه ، ويرجع ذلك الى عدم الثقة في الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف التي أشرت اليها توا . وفي نفس الوقت الذى لا تجرى فيه مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ، لم تستأنف المفاوضـــات الثلاثية بين الولايات المتحد ة والمملكة المتحد ة والاتحاد السوفياتي منذ ١٩٨٠ . ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية طى أهمية الدور الحيوى الذى يلعبه الحظر الشامل للتجارب في نظام فعّال لمنع الانتشار . ان المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهد ة عدم الانتشار ، الذى أوشك طى الانعقاد يلزم الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية أن تبدى تصميمها طى الوفـــاء بالتزاماتها بموجب تلك المعاهد ة . ويأمل وفد بلادى أن تتخذ خطوة في هذا الاتجـــاه ، عن طريق توافق آراء في الدورة القادمة لمؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق ببد ء مفاوضات متعدد ة الأطراف بشأن معاهد ة الحظر الشامل للتجارب . وسينطوى توافق الآراء هذا بطبيعـــة الحال طى موافقة الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في معاهد ة عدم الانتشار .

واذ يضع هذا الأمل نصب عينيه ، سيؤيد وفد بلادى مشاريع القرارات المتعلقة بحظر التجارب النووية التي أوصت بها اللجنة الأولى ، وهذا يتضمن مشروع القرار الوارد فـــي الوثيقة A/39/737 . ومع ذلك فان تأييد نا لمشروع القرار هذا - بعد أن امتنعنا عن التصويت طيه في اللجنة الأولى - لا يعني اننا نوافق طى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشـــروع القرار الذى أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/737) .

طلب اجراء تصويت منفصل طى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار . اذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أطرح الفقرة ٤ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/737 للتصويت طيهـــا أولا .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، جزر القمر ، قبرص ، الدانمرك ، جيبوتي ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، سانت لوسيا ، ساموا ، العربية السعودية ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، فانواتو ، فنزويلا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : افغانستان ، انغولا ، الارجنتين ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، الهند ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، بوليفيا ، بوركينا فاصو ، بورما ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية

الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، غانا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، مالي ، موريشيوس ، المغرب ، نيجيريا ، بنما ، بيرو ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوى .

اعتمدت الفقرة ٤ بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ٤١ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أطرح الآن مشروع القرار في مجمله للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجّل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : الجزائر ، انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية

الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : افغانستان ، انغولا ، الارجنتين ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، الهند ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، بولندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، فييت نام .

اعتمد مشروع القرار في مجمله بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٥٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية قد انتهت من النظر في البند ٤٧ من جدول الأعمال .

التقرير التالي للجنة الأولى يتعلق بالبند ٤٨ من جدول الأعمال المعنون " انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط " (A/39/738) .

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها .

وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٩/٥٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٤٨ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال المعنون " انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا " (A/39/739) .

تصوّت الجمعية الآن على مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها .

طلب اجراء تصويت مسجّل .

أجرى تصويت مسجّل

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، استراليا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فنلندا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى ، فنزويلا ، اليمن ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بوتان ، الهند ، موريشيوس .

الممتنعون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، بليز ، بنن ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، اثيوبيا ، فيجي ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، مدغشقر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النرويج ، بولندا ، السويد ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فييت نام ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤٢ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٥٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٤٩ من جدول الأعمال .

وتنتقل الجمعية الآن الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٥٠ من جدول الأعمال المعنون " اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر " (A/39/740).

يظهر مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/740) وقد اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٩/٥٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها للبند ٥٠ من جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٥١ من جدول الأعمال "عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها" ، الوارد في الوثيقة A/39/741 وأود أن استرعي انتباه الأعضاء الى مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها A/39/741 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية — الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية — الاسلامية) ،

العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية الاتحادية) ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البرازيل ، بورما ، الصين ، كولومبيا ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، هندوراس ، الهند ، ايرلندا ، ساحل العاج ، ماليزيا ، باراغواى ، سانت لوسيا ، ساموا ، السويد ، أوروغواى ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل ١٩ صوتا وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت . ثم القرار (٣٩/٥٧) * .

---

* بعد ذلك ابلغ وفد هايتي الأمانة العامة بأنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية أنهت نظرها للبند ١٥ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال ، " الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لاعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها " ، الوارد في الوثيقة A/39/742 .

استرعى انتباه الأعضاء الى توصية اللجنة الاولى الواردة في الفقرة ٧ من تقريرها في الوثيقة (A/39/742) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : الارجنتين ، البرازيل ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٩/٥٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية اختتمت نظرها للبند ٥٢ من جدول الأعمال .

نتناول الآن تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٥٤ من جدول الأعمال " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " ، الوارد في الوثيقة A/39/744 .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ١٣ من تقريرها (A/39/744) . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاولى . ما لم يكن هناك اعتراض . سوف أطرح تلك الفقرة للتصويت أولا .

أطرح الآن الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية — الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمدت الفقرة ٨ من المنطوق بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٣ من الوثيقة A/39/744 في مجموعه .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية — الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية — الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية — الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٣٩/٥٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها للبند ٥٤ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٥٦ من جدول الأعمال المعنون " تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/٧٢ بشأن الوقف والحظر الفوريين لتجارب الأسلحة النووية " ، الوارد في الوثيقة A/39/746 .

تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الاولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/746) .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية — الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية — الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية — الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان

تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية — الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، كندا ، الصين ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، هايتي ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت لوسيا ، ساموا ، اسبانيا ، تركيا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت .

(القرار ٣٩ / ٦٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها للبند ٥٦ من جدول الأعمال .

ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٥٧ من جدول الأعمال " تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية " الوارد في الوثيقة A/39/747 .

تبت الجمعية الآن في مشروعي قرارين أوصت اللجنة الاولى باعتمادهما في الفقرة ١١ من تقريرها ، مشروع القرار ألف بعنوان " تنفيذ الاعلان " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،

قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية — الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت . (القرار ٣٩/٦١ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ذلك اطرح للتصويت مشروع القرار باء المعنون " القدرة النووية لجنوب افريقيا " .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيـــــرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيـــــا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغـال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السوريـة ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغنـــــدا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهوريـــة تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نـــام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا ، اسرائيل ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعـون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحاديـة) ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلنـدا ، البرتغال .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ١١ عضـــوا عن التصويت (القرار ٣٩/٦١ باء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لممثل البانيا لتعليل التصويت .

السيد جانكو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يشارك الوفد الالباني في التصويت على مشاريع القرارات المتعددة التي اوصت بها اللجنة الأولى فيما

يتعلق بمشاكل متعددة لنزع السلاح . وفي نفس الوقت ، أود ان أسجل انه رغم عـــدم انضمام وفدى الى توافق الآراء عندما اعتمدت هذه القرارات ، فان هذا لا يعنـــي ان بلدى يعارض نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين . وعلى العكس من ذلك ، فان موقفنا بالنسبة لهذا الموضوع واضح تمام الوضوح ، وقد تم الاعراب عنه في بياناتنا فـــي الجمعية العامة وفي اللجنة المختصة .

ونحن نشاطر الشعوب والبلدان المحبة للسلام قلقها ونضم صوتنا اليها فـــي مناداتها بالسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح الحقيقي . ومع ذلك ، فان الوفد الالباني اذ ينتهز هذه الفرصة يود ان يؤكد من جديد تحفظاته فيما يتعلق بالقرارات المذكورة .

وكما كان الحال في مناسبات سابقة ، فاننا نحتفظ برأينا بأن الدولتيـــن العظميين ــ اى الدولة الامبريالية الامريكية ، والدولة الامبريالية الاشتراكية السوفياتية ، هما اللتان تتجاهلان قلق الرأى العام العالمي وكذلك القرارات التي اعتمدتهـــا الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ، تنفيذا لسياستهما العدوانية التي تتســم بطابع الهيمنة وتصعدان باستمرار من سباق التسلح ، الذى امتد الآن الى الفضـــاء الخارجي . ومع ذلك ، نود ان نوضح أن وفدنا قد صوت مؤيدا لمشروعي القراريـــن الواردين في الوثيقة A/39/747 ، والمعنونين " تنفيذ الاعلان الخاص بجعل افريقيـــا منطقة لا نووية " و " القدرة النووية لجنوب افريقيا " ، وسوف نصوت مؤيدين لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/743 المعنون " التسلح النووى الاسرائيلي " .

وكما اوضحنا من قبل ، فاننا نؤكد مرة اخرى الآن ان تصويتنا الايجابي علـــى هذه المشاريع يتمشى مع موقفنا الراسخ في تأييد كفاح الشعب الافريقي ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى ، وكفاح الشعوب العربية ضد الصهاينة الاسرائيليين . ومع ذلـــك ، نود ان نؤكد ان تأييدنا لمشاريع القرارات هذه لا يؤثر على موقفنا المبدئي المعـــروف فيما يتعلق بانشاء ما يسمى بمناطق السلم أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا بذلك نظرنا في البند ٥٧ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الأولى المتعلق بالبند ٥٨ من جدول الأعمال " حظر استحداث وصنع انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة " (A/39/748) .

سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٧ من تقريرها (A/39/748) .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ،

الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيـــــا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيـــك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجـــر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديـــدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربيـــة السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافـــورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهوريـــة العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الصين ، الدانمـــرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٦٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا للبند ٥٨ من جدول الاعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الاولى المتعلق بالبند ٦٠ من جدول الأعمال المعنون " استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة " ، الوارد في الوثيقة A/39/750.

سوف تبت الجمعية الآن في الاحد عشر مشروع قرار التي أوصت بها اللجنة الأولى في الفقرة ٣٠ من تقريرها (A/39/750) .

مشروع القرار ألف بعنوان " الحملة العالمية لنزع السلاح : الاجراءات والأنشطة " .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس، هنغاريا ،

الهند ، اندونيسيا ،ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، شيلي ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، باراغواى ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٣١ عضوا عن التصويت . (القرار ٣٩/٦٣ ألف) (*)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار باء بعنوان " برنامج الامم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح " . لقد اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار باء دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار باء (القرار ٣٩/٦٣ باء)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار جيم بعنوان " تجميد التسلح النووى " .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن

(*) بعد ذلك أبلغ وفد اسرائيل الامانة العامة أنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، البرتغال ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : جزر البهاما ، الصين ، ايسلندا ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، سانت لوسيا ، اسبانيا .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٩/٦٣ جيم)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار دال معنون " الحملة العالمية لنزع السلاح " .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروناي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : جزر البهاما ، بلجيكا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، رواندا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩/٦٣ دال) .

مشروع القرار هاء بعنوان " النظر في المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة " . لقد اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار هاء دون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار هاء (القرار ٣٩/٦٣ هاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار واو بعنوان " نزع السلاح الاقليمي " . لقد اعتمدت اللجنة الاولى مشروع القرار واو دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار واو (القرار ٣٩/٦٣ واو) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار زاى بعنوان " تجميد الأسلحة النووية " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بيلورسيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السفوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، جزر البهاما ، الصين ، غيانا ، ايسلندا ، اسرائيل ، اليابان ، نيوزيلندا ، النرويج ، سانت لوسيا ، اسبانيا .

اعتمد مشروع القرار زاى بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل ١١ صوتا وامتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩ / ٦٣ زاى) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار حاء بعنوان " اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بييلوروسيا

* بعد ذلك ابلغ وفد اسرائيل الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت معارضا .

(جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الـــرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبـــرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطيـــة ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكيـــة ، اكوادور ، مصـر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلنـــــدا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمـــالا ، غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريـا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويـــــت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتـــو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مـــــلاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيـــوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغـوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيـــا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربيـــة السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافـــورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويـــد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربيـــة المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتـــو ،

فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : النمسا ، اليونان ، ايرلندا ، اسرائيل ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار حاء بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ١٧ صوتا وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٩/٦٣ حاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار طاء بعنوان " عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح " .

اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار طاء دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار طاء (القرار ٣٩/٦٣ طاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار ياء يتصل بالحملة العالمية لنزع السلاح .

اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار ياء دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار ياء (القرار ٣٩/٦٣ ياء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأخيرا ننتقل الى مشروع القرار كاف بعنوان " نزع السلاح والأمن الدولي " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، رواندا ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار كاف بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩ / ٦٣ كاف) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند ٦٠ من جدول الأعمال .

---

* بعد ذلك ابلغ وفد اسرائيل الامانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن التصويت ، وابلغ وفد جمهورية ايران الاسلامية الأمانة العامة انه كان ينوى عدم الاشتراك في التصويت .

ننتقل الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٦١ من جدول الأعمال بعنوان "تخفيض الميزانيات العسكرية" (A/39/751) .

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الأولى في الفقرة ٩ من تقريرها .

اعتمدت اللجنة مشروع القرار ألف دون تصويت هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار ألف (القرار ٣٩ / ٦٤ ألف) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار باء . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، بنغلاديش ، برباد وس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، لكسمبرغ ،

ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زمبابوى .

المعارضون : افغانستان ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، اسرائيل ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : جزر البهاما ، البرازيل ، بورما ، الصين ، الهند ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٩ / ٦٤ باء) * .

---

* بعد ذلك ابلغ وفد اسرائيل الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا ، وابلغ وفد جمهورية ايران الاسلامية الأمانة العامة انه كان ينوى عدم الاشتراك في التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثلة بوتسوانا التي تود ان تعلل تصويتها .

السيدة موسيلي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفدى مؤيدا مشروع القرار باء الوارد في الوثيقة A/39/751 . بيد اننا نود ان نتحفظ على الفقرة ٣ من المنطوق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٦١ من جدول الأعمال .

نتناول الآن تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٦٤ من جدول الأعمال بعنوان " الأسلحة الكيميائية والكبتريولوجية (البيولوجية) " (A/39/754) .

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الخمسة التي اوصت بها اللجنة الأولى في الفقرة ٢١ من تقريرها .

اطرح للتصويت أولا مشروع القرار ألف . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، بوروندى ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،

غينيا ، غينيا ـ بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سوربنام ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : افغانستان ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : الجزائر ، انغولا ، بنن ، بوركينا فاصو ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، قبرص ، اثيوبيا ، الهند ، مدغشقر ، المكسيك ، نيكاراغوا ، رومانيا ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩ / ٦٥ ألف) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الى مشروع القرار باء . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،

---

* بعد ذلك ابلغ وفد اسرائيل الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا ، وابلغ وفد جزر البهاما الأمانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، قطر، رومانيا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بورما ، كندا ، الرأس الأخضر، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ـ بيساو، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اوروغواى ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار باء بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٦٢ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩ / ٦٥ باء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار جيم دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار جيم (القرار ٣٩ / ٦٥ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الى مشروع القرار دال اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار دال (القرار ٣٩ / ٦٥ دال) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار هاء . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : استراليا ، النمسا ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا — بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،

بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورينام ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواى ، زامبيا .

المعارضون : افغانستان ، بلغاريا ، بييلوروسيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، الهند ، لاو (جمهورية ـ الديمقراطية الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، اوكرانيا (جمهورية ـ الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنن ، البرازيل ، بوركينا فاصو ، بورما ، الرأس الأخضر ، شيلي ، قبرص ، اثيوبيا ، فنلندا ، ايران (جمهورية ـ الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، الكويت ، مدغشقر ، المكسيك ، نيكاراغوا ، عمان ، قطر ، العربية السعودية ، سرى لانكا ، اوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زمبابوى .

اعتمد مشروع القرار هاء بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ١٨ صوتا وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت (القرار ٣٩ / ٦٥ هاء) * .

---

* بعد ذلك ابلغ وفد انغولا الامانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن التصويت ، وابلغ وفد جمهورية ايران الاسلامية الامانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوتشيا الديمقراطية الذى يرغب في تعليل تصويته بعد التصويت .

السيد تاتش سيراى (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أعلل تصويت وفدى على مشروع القرار (باء) الوارد في تقرير اللجنة الأولى والخاص بالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) (A/39/754) . ولقد امتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار هذا للأسباب الآتية :

يعتقد معظم الناس ان استخدام الحرب الكيميائية قد بدأ وانتهى في ميادين القتال باوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى حيث كان الأولاد يموتون في الخنادق مسممين بالغاز ؛ ولقد انخفضت الوفيات بين القوات ، غير ان تطوير الحرب الكيميائية لم يتوقف أبدا . ولقد تطورت قدرة الأسلحة الكيميائية على احداث المرض والموت والتدمير في الحقيقة الى مستويات لم يكن أحد من قبل يتصور أنها ممكنة . وقد دفع بنا ذلك التطور الى اعقاب عصر الأسلحة الكيميائية .

لقد ظلت الأسلحة الكيميائية ــ خلال الأعوام القلائل الماضية ــ مستخدمة على نطاق واسع في ميادين القتال في مناطق شتى من العالم ، منها على سبيل المثال ، افغانستان ، ولاوس وبلادى كمبوتشيا . فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، ونتيجة للغزو الفييتنامي على كمبوتشيا مات مئات الآلاف من الكمبوتشيين اما في مذابح ارتكبها العدو ، أو نتيجة للمجاعة المنتشرة عمدا أو بالأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية التي استخدمتها القوات الغازية .

ان جرائم الابادة هذه ، التي ارتكبت عن طريق الاستخدام المنتظم العشوائي واسع النطاق للأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكمبوتشي ، لا تزال تبين بمزيد من الوضوح ، أولا ، الطابع الوحشي لحرب العدوان التي تشن حاليا ضد كمبوتشيا ؛ ثانيا ، سياسة الابادة الجماعية التي ينتهجها المعتدون ضد الشعب الكمبوتشي ؛ وثالثا ، المأزق التام الذى انزلق فيه المعتدى نتيجة للنضال القوى المتزايد لشعب كمبوتشيا وقوات مقاومتها الوطنية . ويكشف المعتدون في كمبوتشيا استخدام الأسلحة الكيميائية ليعوضوا نقص قواتهم في كمبوتشيا ، أو ليعززوا قواتهم التي تفشت فيها الانهزامية وضعف الروح المعنوية ، والتي توشك ان تمنى بالهزيمة النهائية في ميدان القتال في كمبوتشيا .

وحيث ان شعب كمبوتشيا كان ضحية لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فان وفد بلادى يود أكثر من غيره أن يشهد في أسرع وقت ممكن اعتماد اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . وفي هذا الصدد ، نود ان نكرر امتناننا العميق لكل البلدان الصديقة التي أظهرت تعاطفها مع محنة الشعب الكمبوتشي ، والتي تبذل الجهود الجادة الصادقة الرامية الى اعتماد الاتفاقيات المذكورة . ومع ذلك ، فاننا نجد في قائمة مقدمي مشروع القرار اسم البلد الذى يحتل كمبوتشيا بواسطة أكثر من ٢٠٠ ألف جندى من قواته ، ويلجأ الى الحرب الكيميائية الوحشية ضد شعب هذا البلد .

ان الجمعية على دراية بعدد المرات التي استخدمت فيها سلطات ذاك البلد المذكور منظمتنا كمنبر تمارس من فوقه الافتراء على المجتمع الدولي ، وتبرير أعمالها

العدوانية ، ومهاجمة البلدان الأخرى المحبة للسلم في أرجاء العالم . وهي لا تزال حتى هذا اليوم تتحدى نداءات المجتمع الدولي الملحة ، التي تطالبها بسحب قواتها من كمبوتشيا ، والسماح للشعب الكمبوتشي بأن يقرر مصيره دون أى تدخل أجنبي .

ولا يسعنا الا ان ننظر الى هذه المشاركة في تقديم مشروع القرار على انها جزء لا يتجزأ من المناورات الدبلوماسية التي تلجأ اليها تلك السلطات بصفة مستمرة لتتظاهر بأنها نصير السلم ، ومن ثم تبرر غزوها واحتلالها لكمبوتشيا ، ولتقنع المجتمع الدولي بأن يتغاضى عن الجرائم التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها ضد شعب كمبوتشيا ، وبأن يساعدها في اقرار الأمر الواقع في كمبوتشيا .

ان وجود ذلك البلد بين مقدمي مشروع القرار الذى اعتمدناه توا لا يعد فقط اهانة للبلدان المحبة للسلم والمحبة للعدالة التي بذلت الكثير من وقتها وجهدها باخلاص لضمان نصرة الحق والعدالة ، لكنه أيضا اهانة لذكرى اولئك الذين استشهدوا واولئك الذين مازالوا يكافحون من أجل تحررهم الوطني . ان اشتراك فييت نام في تقديم مشروع القرار هذا ، لا يمثل اسهاما ايجابيا في الاعتماد المبكر للاتفاقية ، وانما ذلك يتحقق عندما تضع حدا لحربها العدوانية في كمبوتشيا ، وتكف عن استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ضد الشعب الكمبوتشي .

ويود وفد بلادى ان يدخل تحفظات شديدة جدا بشأن هذا الموضوع ، ويطلب تسجيل ذلك في محاضر الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون قد اختتمنا نظرنا في البند ٦٤ من جدول الأعمال .

ننتقل أخيرا الى تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ١٤٢ من جدول الأعمال المعنون " قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لمنفعة البشرية ، الوارد في الوثيقة A/39/760 .

فهل لي ان أعتبر ان الجمعية تود ان تحيط علما بهذا التقرير ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمنا الآن نظرنا فـــي البند ١٤٢ من جدول الأعمال ، وفي جميع تقارير اللجنة الأولى التي كانت معروضة علـى الجمعية بعد ظهر اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠